



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية الاقتصادية
دراسة قياسية ما بين 1995-2015**

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور نور الدين عبد الله

من إعداد الطالبتين:

- شباب زينب

- بوقرن سامية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/24

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

الدكتور العوني

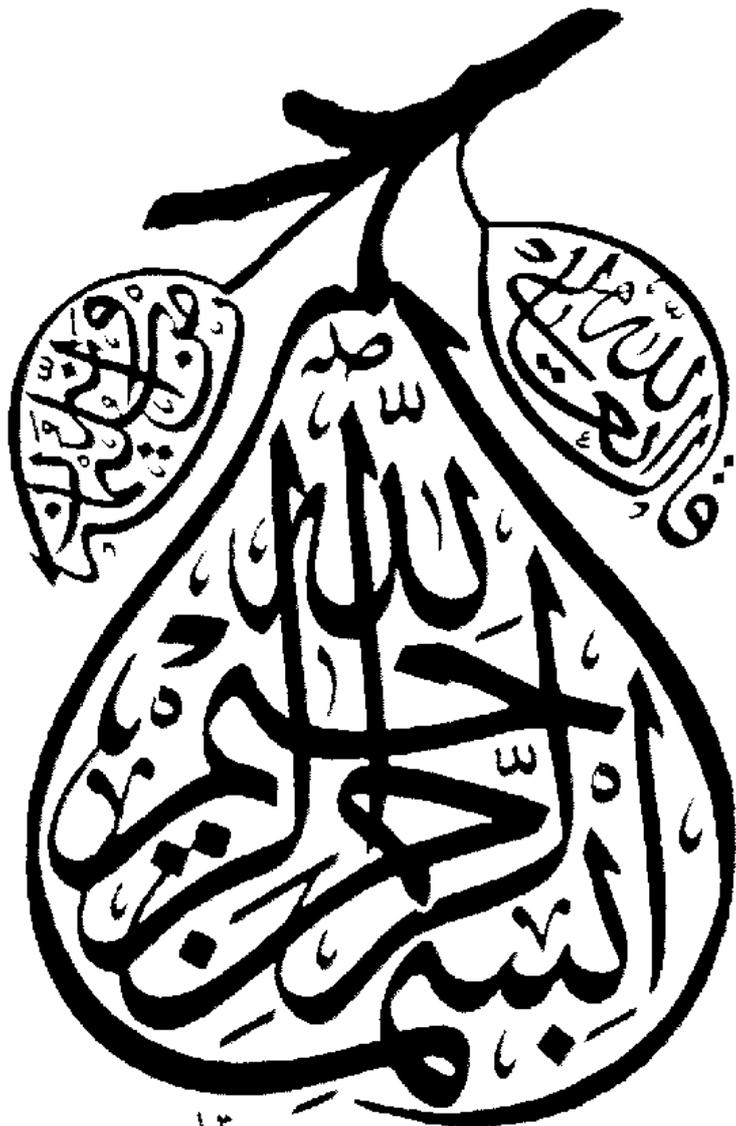
مشرفا

الدكتور عبد الله نور الدين

ممتحنا

الدكتور لحول عبد القادر

السنة الجامعية: 2018/2019



۴۲
سید محمد رفیق
۱۲

إهداء بو قرن سامية

أهدي ثمرة هذا الجهد و عملي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى جميع الأصدقاء.

إلى كل طالب علم.

وكل من كان سندا لي.

شباب زينب

إلى أعلى تربة أقف عليها و أروع نسيم أستنشقه وطني الغالي الجزائر.

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله إلى من حصدت الأشواك عن دربي
أمي الغالية أطل الله في عمرها، إلى من أحمل إسمه بكل فخر إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة إلى
من ساعدني ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز أطل الله في عمره، إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة أختي
وحبيبتني منال وابنة أختي حفصة إلى شموع حياتي أخواتي هاجر وسارة وسمية أسعدهم الله في كل مكان
وزمان، إلى أخي الوحيد الغالي ياسين حفظه الله ورعاه لنا وابن اختي أيوب، إلى الذي ساعدني بلال عدلان إلى
عائلتي وأعر الأصدقاء.

شكر وتقدير

باسم الله والحمد لله والشكر لله العلي التقدير على توفيقه وعونه لنا على إتمام هذه المذكرة

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة
مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد فالشكر
لكل من مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

الشكر الجزيل، والاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف نور الدين عبد الله على كل ما قدمه لنا من نصائح

وارشادات أثناء تأطيرنا، الشكر الجزيل للدكتور نعمة لمساعدته لنا.

أقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا وحضورهم للمشاركة في إثراء
جوانب هذا العمل.

المخلص

إن الحديث عن الاستثمار كأداة اقتصادية منتهجة من طرف الدولة تستهدف التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها، يجرنا طوعا إلى دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لما تقدمه من اسهامات وتسهيلات وتحفيزات لدعم وتشجيع الاستثمار محلي كان أم اجنبي.

الاستثمارات الاجنبية في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لقلتها على عكس الاستثمارات المحلية من خلال تخفيض معدل البطالة والزيادة في معدلات النمو والدخل هذا راجع للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية، ولا ننسى أنه رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية وبشرية وموقع استراتيجي لإقامة مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في قطاع المحروقات هذا ما لاحظناه في السياسة الاستثمارية التنموية والاصلاحات الاقتصادية وتم تأكيده في الدراسة الوصفية للمعطيات. في الأخير لا يسعنا القول إلا بأن الاستثمار له علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية وبعض مؤشراتنا كما بينتها الدراسة القياسية التحليلية للمتغيرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المحلي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجماعات المحلية، السياسة الاستثمارية، معدل البطالة، معدل النمو، الدخل

Study Summary:

The talk about investment as an economic tool driven by the state aims at economic development in all its dimensions, which voluntarily draws us into the role of the National Agency for Investment Development for its contribution, facilities and incentives to support and encourage domestic or foreign investment.

Foreign investment in Algeria does not contribute significantly to the economic development of the country, unlike the local investments through the reduction of the unemployment rate and the increase in the rates of growth and income. This is due to the role played by the local communities and we do not forget that despite Algeria's natural and human resources and strategic location for the establishment of various activities Economic, but it depends heavily on investments in the hydrocarbons sector, as we have noted in the investment policy development and economic reforms and was confirmed in the descriptive study of the data.

Finally, we can only say that investment has a strong relationship with economic development and some of its indicators as demonstrated by the analytical study of economic variables

key words:

Economic Development, Foreign Investment, Domestic Investment, National Agency for Investment Development, Local communities, investment policy, unemployment rate, growth rate, income

الفهرس

الإهداء.....	
شكر وتقدير	Erreur ! Signet non défini.
الملخص	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول	
مفاهيم عامة حول الإستثمار والتنمية الإقتصادية	1
مقدمة الفصل.....	2
المبحث الأول : نظرة عامة حول الإستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار	3
المطلب الثاني : أنواع الاستثمار	5
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار و أهدافه.....	10
المطلب الرابع: مجالات الاستثمار وأدواته	13
المطلب الخامس: محفزات ومعوقات الإستثمار	24
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية:	27
المطلب الأول :مفهوم التنمية الاقتصادية.....	27
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية.....	29
المطلب الثالث : أهمية التنمية الإقتصادية	30
المطلب الرابع :الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية	31
المطلب الخامس : مصادر التي تمول التنمية الإقتصادية	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني	

36	واقع الإستثمار في الجزائر
37	مقدمة الفصل
38	المبحث الأول: علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية
38	المطلب 1: الإستثمار وعلاقته بمؤشرات التنمية:
44	المطلب الثاني: الاستثمار المحلي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجزائر
46	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية
47	المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية في الجزائر
47	المطلب الأول: السياسة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه (1963-1988).
53	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
63	المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل اقتصاد السوق (2000_2014).
67	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث
68	الدراسة القياسية الوصفية التحليلية
69	مقدمة الفصل
70	المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
70	المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
75	المطلب الثاني: النصوص الرئيسية للجهاز:
77	المبحث الثاني: الدراسة القياسية التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة
77	المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر
88	المطلب الثاني: الدراسة القياسية للجزائر ككل
96	خلاصة الفصل
97	خاتمة
103	قائمة المراجع
105	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

- جدول 1-2 حصة قطاع المحروقات من الاستثمارات الإجمالية ما بين 1969-1977 بالمليون دج 49
- جدول 2-2 نسبة نمو وتوزيع الاستثمارات ما بين 1967-1979 50
- جدول 2-3 برامج الاستثمار ما بين 1980-1989 53
- جدول 2-4 مقارنة بين قانون الاستثمار لسنة 1993 وقانون 2001 60
- جدول 1-3 توزيع الاستثمار الأجنبي والمحلي ما بين 1995-2015 77
- جدول 2-3 تغيرات معدل البطالة ما بين 1995-2015 78
- جدول 3-3 حجم الصادرات ما بين 1995-2009 79
- جدول 3-4 معدل النمو في الجزائر ما بين 1995-2015 80
- جدول 3-5 المنافسة العالمية في الجزائر ومقارنتها بتونس والمغرب 81
- جدول 3-6 توزيع المشاريع المصرح بها فالجزائر في إطار الشراكة مع بعض الدول الأجنبية 82
- جدول 3-7 مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال المحلي في الجزائر 83
- جدول 3-8 العلاقة بين الاستثمار المحلي وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر ما بين 2000-2015 84
- جدول 3-9 التوزيع الاقليمي للمشاريع المحدثّة في إطار ANDI ما بين 2002-2004 85
- جدول 3-10 إحصائيات مشاريع ولاية النعامة 86
- جدول 3-11 اختبار الاستقرار لديكي فولر وفليبس بيرون في المستوى 90
- جدول 3-12 اختبار الاستقرار لديكي فولر وفليبس بيرون عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى 91

قائمة الأشكال

شكل 1-1 يمثل تغيرات الطلب على المساكن Erreur ! Signet non défini.

الشكل 1-2 يمثل منحنى الكفاية الحديدية لرأس المال Erreur ! Signet non défini.

شكل 2-2 يوضح حصة صادرات المحروقات من إجمالي الاستثمار ما بين 1967-1977 Erreur ! Signet non défini.

شكل 1-3 نسبة عدد المشاريع الاستثمارية ما بين 1995-2015 77

شكل 2-3 مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2000-2014 83

شكل 3-3 التوزيع الطبيعي 84

إن الفجوة الكبيرة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية هي التي تدعونا إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب استثمارات ضخمة مع ضرورة التعرف على الأولويات والبدائل والاختيار الدقيق فيما بينها وكذا معرفة الضوابط والمعايير التي تحكمها طبعاً في ظل الموارد المتاحة.

ويعتبر الاستثمار بكل أنواعه العنصر الرئيسي والمساهم الفعال في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، وقد ظل يجذب اهتمام الشركات وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظراً للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، إذ يعتبر من إحدى الوسائل التي تحسن الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي، وهذا كله من أجل خلق ثروات جديدة تساهم في زيادة مستوى دخل الأفراد.

وقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، وعملت على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بفضل سياسات عديدة مثل سياسة الحوافز، وتعد الجزائر من الدول النامية التي تتسلسل سلم التنمية من خلال تهيئة مناخ استثمارها بإعداد برامج استثمارية وسن القوانين وأهمها القانون رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار وهذا لتشجيع وتطوير الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في دعم وتطوير الاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

إشكالية الدراسة:

وعلى خلفية ما قدمنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي: ما مدى تأثير سياسة الاستثمار في الجزائر على التنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي؟
- ما هي علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي والمحلي في التنمية الاقتصادية؟
- ما هو أثر قوانين الاستثمار على الاستثمار الأجنبي والمحلي؟
- ما هي العوامل التي تحدد الاستثمار في الجزائر؟

الفرضيات:

- الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.
- الاستثمار الأجنبي يعتبر همزة وصل بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي وبالتالي تأهيل الجزائر في الدخول إلى المنافسة العالمية.
- الاستثمار الأجنبي والمحلي يساهمان في زيادة رأس المال، الدخل، الإيداع...
- لجذب الاستثمارات من الضروري توفير الظروف الملائمة كالموقع الاستراتيجي وكل حسب قطاعه وتنظيم الاستثمارات الأجنبية والمحلية من الناحية القانونية...

أهداف الدراسة ودوافع اختيار الموضوع:

- ميول الشخصية.
- الاهتمام الكبير بهذا الموضوع من طرف الباحثين ورجال الأعمال والسلطات الجزائرية.
- التعريف بالاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- توضيح واقع السياسة الاستثمارية في الجزائر.
- اختيار نموذج قياسي مناسب لدراسة التكامل بين الاستثمار وبعض من مؤشرات التنمية.

حدود البحث:

البعد الزمني: يتحدد الإطار الزمني لدراستنا بالفترة 1995-2015 ببيانات سنوية عن الاحصائيات الاقتصادية.

البعد المكاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المنهج المستخدم:

المنهج الوصفي و التحليلي والمنهج التاريخي:

تم التعريف بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وكذا تم تحليل ووصف الاستثمار وعلاقته ببعض من مؤشرات التنمية من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية أجنبنا على عدة تساؤلات. وأيضاً المنهج التاريخي لسرد لأحداث التطور الاستثمار في الجزائر والمنهج التجريبي حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال عدة وثائق وإحصائيات بهدف تحديد مدى تأثير الاستثمار ببعض من مؤشرات التنمية الاقتصادية وتم تعميم النتائج على مجمل المؤشرات.

الصعوبات:

قد لاقتنا عدة صعوبات تمثلت في:

- تلقينا وعود كاذبة بتقديم المعلومات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر العاصمة رغم طلبها لعدة وثائق شخصية مما أدى إلى استنزاف وقتنا وهذا بدوره أخرنا في إنجاز مذكرتنا في الوقت المطلوب.
 - عدم تزويدنا بالمعلومات الكافية من قبل الوكالة الوطنية للاستثمار بولاية النعامة بحجة عدم توفرها لديهم.
 - صعوبة الحصول على المراجع بسبب غلق مكتبة الكلية فترة الاضرابات لفترة طويلة.
 - صعوبة التنقل للحصول على مصادر ومراجع تخص الدراسة النظرية والتطبيقية.
- حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار والتنمية الاقتصادية والفصل الثاني تطرقنا ، تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار والتنمية الاقتصادية والفصل الثاني تطرقنا إلى السياسة الاستثمارية في الجزائر بالإضافة إلى مبحث خاص بالدراسات السابقة، أما

الفصل الثالث تطرقنا إلى الدراسة القياسية بالإعتماد على إحصائيات مؤخوذة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات محددات جذب الاستثمارات وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة في العديد من الدول من هذا المنطلق سنتعرض لبعض هذه الدراسات كآتي:

1- الدراسة (سانتيس و فيكارولي، 2007) بعنوان:

-The Determinants of FDI Inflows in Europe-

هدفت الدراسة للتعرف على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الصناعية من خلال دراسة العلاقة بين حجم السوق ونصيب الفرد والنتاج القومي، ونمو السوق، وتوفر الموارد، والحوافز الاستثمارية وتوفر البنية التحتية (مقيسا بحجم الانفاق الحكومي)، والتدخل الحكومي (مقاسا بتحرير حركة رأس المال)، للفترة 1986-1997 وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت الدراسة علاقة موجبة بين المتغيرات السابقة وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية.

2- الدراسة (أحمد سلامي و الدكتور محمد شيخي، 2013) بعنوان:

اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011).

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011). ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الاحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة إنجل-جرانجر وجوهانس، بالإضافة لاستخدام غرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، وقد اتضح من خلال التحليل عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

3- الدراسة (رائدة شحدة محمد الدودة، 2010) بعنوان:

الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007) كانت من بين نتائج هذه الدراسة أن العلاقة بين حركة رأس المال ممثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والنتاج القومي الاجمالي على غير المتوقع في العلاقة فزيادة الأداء

الاقتصادي المتمثل بزيادة الناتج القومي الاجمالي عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ولعل ظهور مثل هذه العلاقة السلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حركة الأموال. ومعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت بشكل خاص في المدن التي تعوزها المدن البنى التحتية، من هنا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في انتشار التنمية بين المناطق المختلفة بشكل فاعل كما معول عليها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الإستثمار والتنمية

الإقتصادية

مقدمة الفصل

يعتبر الإستثمار أحد أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تطور المؤسسات ومن ثم تطور الإقتصاد في بلد ما وبالتالي تحقيق تنمية إقتصادية متكاملة، حيث يسمح بخلق مناصب شغل جديدة للقضاء على البطالة من جهة وكذلك مواكبة العصر ماجاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم من جهة اخرى باعتبار الإستثمارات الالية الفعالة في تطوير وتقدم الإقتصاد.

وبهذا الصدد سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الإستثمار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول : نظرة عامة حول الإستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في وقتنا الراهن فهو يعتبر صورة معبرة للنمو والتقدم الوطني رغم تعدد أنواعه، لكن وبالرغم من مزاياه إلا أنه يواجه صعوبات كثيرة.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار

تعددت التعاريف التي تخص الاستثمار و سنتناول منها مايلي :

تعريف 1: يعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة لهدف زيادة الطاقة الانتاجية، و هو أيضا تكوين رأس مال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية.¹

تعريف 2: الاستثمار هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك فهو يعتبر إضافة للأصول الإنتاجية ويمثل تيارا من الانفاق على هذه الأصول وعلى الرغم أن الإستثمار يتوقف على العديد من العوامل من بينها سعر الفائدة، فإننا نفترض بداية أن الاستثمار هو متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج.² فالطلب الكلي (AD) يتكون من الطلب الاستهلاكي (C) والطلب الاستثماري (I). أي أن:

$$DA=C+I$$

تعريف 3: يعرف الاستثمار على أنه عملية التضحية بالاستهلاك الحالي للأموال أو موارد أخرى بغرض الحصول على إشباع أكبر في المستقبل نتيجة توقع الحصول على عائد أكبر.³ وعموما نعني بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية أو المالية. وبهذا يمكن أن نميز بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي للاستثمار بالإضافة إلى مفهوم الاستثمار في الاسلام:

1. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يقصد به اكتساب الموجودات المادية، أي هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيقي، فبعض المستثمرين ينظرون الى توظيف الأموال على أنه زيادة في الإنتاج والذي يخلق بدوره منفعة تكون على شكل سلع وخدمات.
2. مفهوم الاستثمار المالي: ويقصد به اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو توظيف مالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع...الخ.⁴

¹ مساني ابراهيم، عزوزة محمد، واقع الإستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط في الفترة 2015/2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2016، ص3.

² إسماعيل محمد هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، الطبعة الاولى، 1982، ص 320.

³ خيربي علي الجزيري، مقدمة في مبادئ الإستثمار، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2011، ص24.

⁴ نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية 2008/1970، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011، 3-2012، ص4.

3. مفهوم الإستثمار في الإسلام: الإستثمار هو استخدام الأموال في الإنتاج. والإنتاج هو خلق منفعة جديدة أو إضافة كمنفعة على منفعة موجودة. وبالتالي فإن الإستثمار هو العملية التي من خلالها تعطي الأموال منفعة جديدة أو تضيف على منفعة موجودة. والإستثمار أو التثمين مأخوذة من الثمر. ففي الزراعة عندما تثمر الأشجار فهي تحمل الثمر، والثمر هو ما ينتفع به الناس. وهذا فإن إستثمار الأموال هو العملية التي تجعل الأموال تعطي الثمر الذي ينتفع به أو يعطي عائد. والإنتاج الذي هو ميدان استخدام الأموال يكون في تجارة، زراعة، وصناعة. وهذه المجالات جميعا حث عليها الإسلام ولفت الانتباه لها.¹

وفي القرآن الكريم آيات تدل على ذلك كالتجارة مثلا في قوله تعالى "يا أيها الذين امنو هل أدلكم على تجارة تتجيكم من عذاب أليم (10) تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون (11)".² وفي قوله أيضا "إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم(282)".³

وفي الصناعة في قوله تعالى "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز (25)".⁴ وأيضا قوله في سورة هود "واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ولا تخاطبني في الذين ظلمو إنهم مغرقون(37)".⁵ والزراعة حيث حث الله على استغلال الأراضي بقوله سبحانه "واية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون (33) وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون(34) ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون(35)".⁶ وأيضا قوله سبحانه "والأرض وضعها للأنام (10) فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام (11) والحب ذو العصف والريحان (12) فبأي الإء ربكما تكذبان(13)".⁷

وباختصارا يمكن القول أن الإستثمار هو التخلي عن استهلاك حالي مؤكد مقابل استهلاك أكبر في المستقبل غير مؤكد.

¹ طاهر حيدر حردان، الإقتصاد الإسلامي المال-الربا-الزكاة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1999، ص73.

² سورة الصف الآية 10-11.

³ سورة البقرة الآية 282.

⁴ سورة الحديد الآية 25.

⁵ سورة هود الآية 37.

⁶ سوروية ياسين الآية 33 و34 و35.

⁷ سورة الرحمن من الآية 10 إلى 13.

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار:

للاستثمار تصنيفات عديدة ومتنوعة تختلف عن بعضها البعض بحسب أسس التصنيف وسنمیزها وفق مجموعة من المعايير: كأهدافها، طبيعتها، وأهميتها، والعائد، والمخاطر...، ومن هذه التصنيفات مايلي:

1. من حيث الطبيعة القانونية:

يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع حسب الطبيعة القانونية وهي:

- (أ) **استثمارات عمومية (حكومية):** تتمثل برأس المال الذي تقوم الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه وتمويله، ويكون هذا التمويل إما من فائض الإيرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.¹ كما يمكن القول أنها استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل: الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- (ب) **استثمارات خاصة:** ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء العمليات الاستثمارية، وهي تتجزأ من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.² حيث يعرف الاستثمار الخاص كما يلي "هو الإضافة إلى الطاقة الانتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسا خلال فترة زمنية مستقبلية"³

- (ج) **استثمارات مختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولها أهمية قصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق مثل هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

2. من حيث المدة الزمنية:

وتصنف من حيث مدتها الزمنية بدورها إلى ثلاث أصناف، وهي:

- (أ) **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.⁴ حيث تتضمن تحركا في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، ويمثلها الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الإعتمادات، وهذه الإستثمارات غالبا ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- (ب) **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

¹ أحمد أفاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية الدائرة الاقتصادية عمان، 1980، ص2.

² حسين سيوقي، اقتصاديات المالية العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص5.

³ اعمريري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص5.

⁴ العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة الجزائر 2012، ص3، 8-9.

(ج) **استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة، تفوق مدة انجازها خمس سنوات. ويمكن القول أنها تشمل تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة وتتمثل هذه الاستثمارات في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ومن شأن هذه التحركات الرأسمالية طويلة المدى المساهمة في تنمية الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات من خلال مايلي:

○ مساهمة هذه التدفقات في زيادة الاستثمار في البلدان المتلقية لها وبالتالي زيادة مداخيلها القومية.

○ إن زيادة الاستثمارات سوف تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وتخفيض أسعار المنتجات المحلية.¹

3. من حيث الأهمية و الغرض²:

نتقسم بدورها إلى عدة أقسام، منها:

(أ) **استثمارات التجديد:** وتتمثل هذه الاستثمارات في التجديدات التي تقوم بها المؤسسات، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال والمعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

(ب) **استثمارات النمو (الاستراتيجية):** هدفها الأساسي تحسين الطاقات الانتاجية لتنمية الانتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسات لتوسيع مكانتها في السوق، عادة تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرص نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على نفس وتيرة الانتاج.

(ج) **استثمارات منتجة و غير منتجة:** وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسات مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي الحالة المعاكسة غير منتجة.

(د) **استثمارات اجبارية:** وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للأفراد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجيات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الأخيرة كما ونوعا.

(هـ) **استثمارات تعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، و تعويض ما استهلك منه بأموال الإهلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الحاجة.

¹ عميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص7.

² سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج2، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص1153.

(و) **استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة حيث تقوم بتحسين القدرة الإنتاجية للمؤسسات، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.

4. من حيث المواطن:

وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين هما:

أ. **استثمارات أجنبية:** يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات.¹ بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهم مباشرة من رأس مال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار غير المباشر، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو صورة نقدية، أو كلاهما بهدف إقامة مشروع انتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها.² ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه هو الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني كما أنه قد يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم. أما الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند انتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف التفصيل الدقيق للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض و الإعلانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها .

والاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صورة الملكية، الشكل القانوني للاستثمار.³

ب. **استثمارات محلية:** تعرف بأنها الاستثمارات التي تقوم بإدارتها والحصول على أرباحها مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات، ويستوي في ذلك أن يكون ممولا عن طريق القطاع العام أو الخاص.⁴ وتتمثل الاستثمارات المحلية في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية

¹ عميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص5.

² العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مرجع سابق، ص10.

³ هشام غرابية، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في لإقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1997، ص34.

⁴ سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد80، 2010، ص150.

رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للمستثمر المحلي، أي أن هذا النوع من الاستثمار قد يكون ذا ملكية خاصة للأصول الاستثمارية أو دعامة للدولة، لكنها تتصف جغرافيا بالحدود الداخلية من حيث طبيعة الملكية أي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتمون للوطن. ونظرا لما يمثله الاستثمار كجزء أو عامل أساسي من عوامل التنمية الاقتصادية، حيث يتصف بالتذبذب من سنة لأخرى، هذا التذبذب يؤثر طبيعيا على الدورات الاقتصادية في الدول التي يشكل فيها الإنفاق الاستثماري جزءا كبيرا من الإنفاق الكلي، حيث يتراوح في الدولة الصناعية بين 1% و 20%.

لذلك فإن وسائل الاستثمار التي تتمثل في السلع، العقارات، والأوراق المالية التي يمكن على أساسها تقسيم الاستثمار على ثلاث أنواع من حيث الوسائل وهي:

(1) **الاستثمار المخزون:** يتكون المخزون من المواد الأولية والسلع التي في مراحل الانتاج والسلع التامة الصنع التي تخزنها المنشآت بغرض توقع بيعها أي أنه ذلك الجزء من السلع المخزنة التي يحتفظ بها لمقابلة الطلب على السلع في المستقبل، حيث يتأثر الاستثمار في المخزون بطبيعة الدورات الاقتصادية ذات الطبيعة ذات الانكماشية أو التوسعية التي تؤثر على مستوى الطلب على السلعة مستقبلا، وبالتالي التأثير على مستوى خطوط إنتاج المشروع.

(2) **الاستثمار الثابت:** الذي يتمثل في المعدات و الآلات والإنشاءات التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات التي تكون رصيد الأعمال من رأس المال الثابت، ويتم تحليل الاستثمار الثابت لمنشآت الأعمال على خطوتين:

أ. تحديد مقدار رأس المال الثابت الذي ترغب منشآت الأعمال في استخدامه آخذين في الاعتبار تكاليف استخدام رأس المال والعائد الذي يترتب عن عملية استخدام رأس المال.

ب. بالموازنة بين نسبة الرصيد الحالي لرأس المال والرصيد المرغوب فيه تحقيقه مستقبلا عبر فترات الاسترداد أو دورة حياة المشروع الكلية.

حيث في هذا النوع من الاستثمارات تلعب لسوق الأوراق المالية دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية الثابتة من خلال اعتبارها الممون الرئيسي لتحقيق قيمة رأس مال أو الرصيد الحالي لقيام المشروعات، وعليه فإن الافراد أو المؤسسات تسعى إلى بيع أو شراء أسهم و سندات أو حقوق ملكية تمويل مشاريعها.¹

(3) **الاستثمار العقاري:** بشكل عام هو استثمار يتم من خلاله تطوير الأراضي المخصصة للبناء سواء كانت منشآت صناعية أو سكنية أو البنية التحتية و الشيء الذي يشغل بال المطورين العقاريين هو تشييد المباني السكنية التي أصبحت الشغل الشاغل للدول النامية أو ذات الفائض المالي الناتج عن العوائد من التجارة الخارجية وعليه فإن الاستثمار العقاري يمثل ذلك الانفاق الاستثماري الذي يوجه على تشييد المباني السكنية، وعليه فإن سوق المباني السكنية متوقف على ثلاث عوامل تحدد مستوى الطلب على السكن أو دالة الطلب على المسكن:

¹سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج2، مرجع سابق، ص1153.

☉ كلما كانت نسبة امتلاك الأفراد للثروة أو الادخار كلما كان الطلب على المساكن كبير، حيث تزداد رغبتهم في امتلاك المساكن.

☉ الطلب على المساكن باعتباره رصيد رأس مال، فإنه يتوقف طلبه على نسبة العائد المتوقع مقارنة بالأرصدة الأخرى كالسندات و الأسهم، حيث يزداد الطلب على المساكن كلما كان العائد المتوقع من رصيد رأس المال أكبر من العائد السائد في السوق بالنسبة لأنواع الأرصدة الأخرى.

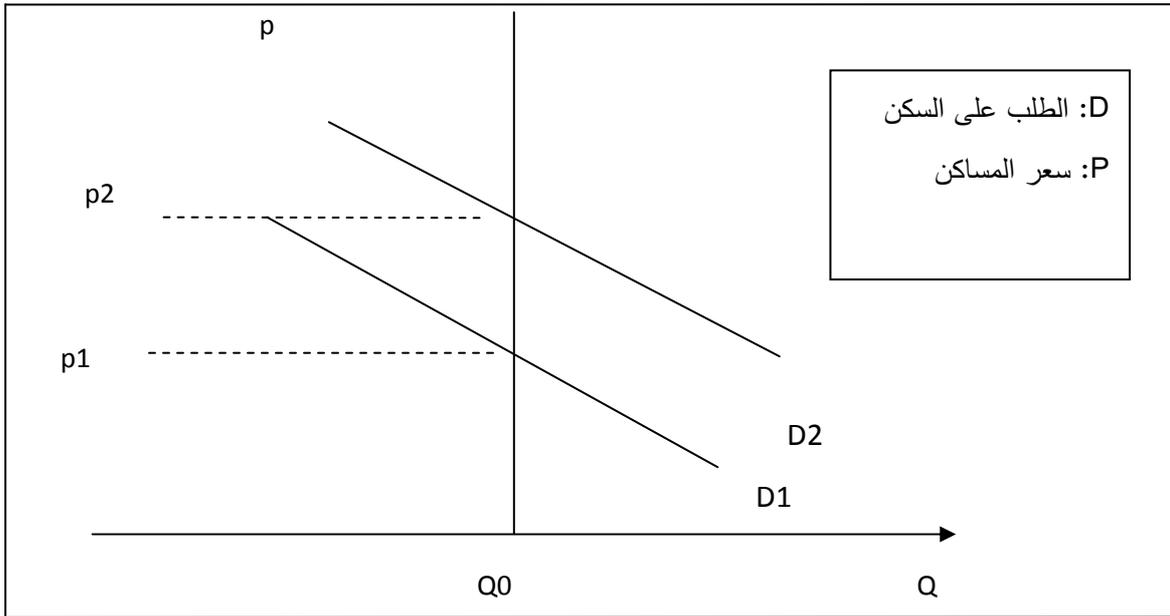
☉ تكلفة امتلاك المساكن تخضع إلى عنصرين هامين، وهما:

✓ تكلفة رهن العقار أو السكن.

✓ كلفة الضريبة العقارية والإهلاك، إذ يعتبر هذا الأمر عنصر ذات أقساط ضئيلة مقارنة

بكلفة رهن العقار حيث يمتد إلى عدة سنوات طويلة تسمح بتسهيل حساب العائد المتوقع لرأس المال المرغوب فيه مقارنة بالرصيد الحالي فمثلا إذا كان السكن معدا للإيجار فإن العائد المتوقع يخضع إلى قيمة الإيجار و العائد المتوقع منها، وكذلك كلفة الزيائن في أسعار السكنات أو قيمة العقار.¹

شكل 1-1 يمثل تغيرات الطلب على المساكن شكل تغيرات السكن



المصدر: سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، ج2، مرجع سابق، ص1150.

نلاحظ من الشكل أن أي زيادة في الادخار أو ثروات الأفراد سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السكن وبذلك ينتقل منحنى الطلب من D_1 إلى D_2 ويتغير سعر المساكن من P_1 إلى P_2 علما أن السعر ينتج عن

¹ العمودي محمد الطاهر، الإستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مرجع سابق، ص12.

تقاطع منحنى العرض عند النقطة Q_0 مع الطلب، وبافتراض أن عرض المساكن ثابت نظرا لطبيعة انجازه التي تحتاج إلى مدة زمنية طويلة في الانجاز لذلك يمكن أن يكون عرضه في الاجال المتوسطة ثابتا.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار و أهدافه:

يرتبط الاستثمار بشكل أساسي بالاقتصاد لما له أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج وتدعيم الاقتصاد وتوفير مناصب شغل وتحسين مستوى المعيشة حيث يسعى كل قرار استثماري الى تحقيق أهداف معينة سواء كانت على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي لذلك فإن للاستثمار أهداف مختلفة بحسب أهميته الاقتصادية أو الاجتماعية.

1. أهمية الاستثمار:

للاستثمار دور كبير، و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي و يرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل و له منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فلها أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي و بالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، و بفتح باب المنافسة في السوق التجارية. والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى رفع المستوى المعيشي في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، والندوة في رأس المال كما الندوة في الاستثمارات تؤثر في التنمية وعلى العوامل الإنتاج الأخرى. ونجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي، كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي. لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي والأطراف.¹

كما تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني والفردى على حد سواء، ويمكن تناول ذلك كالتالي:

✓ الأهمية على مستوى الفرد:

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يلي :

- يساعد الفرد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الإستثمار.
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنتظمة.

¹ العمودي محمد الطاهر، الإستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مرجع سابق، ص14.

- يساهم في زيادة العائد على رأس المال وتنميته. من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة من الإستثمار.

✓ الأهمية على المستوى الوطني :

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار على المستوى الوطني بالنقاط التالية :

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الإقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.¹

II. أهداف الإستثمار:

للمشروع الإستثماري أهداف متوقعة نصنفها كما يلي:

1. الأهداف الإقتصادية: وتتمثل في ما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية.
- زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة و رأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف كل مشروع، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه و تطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، والحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الإقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلافات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمة ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ماتحتاجه الصناعات والنشاط الاقتصادي من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

2. الأهداف التكنولوجية: و تتمثل في مايلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة للأفراد.

¹قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2009، ص33-34.

- تطوير والتكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.
- 3. الأهداف الإجتماعية: نذكر منها
 - تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
 - تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.
 - القضاء على كافة أشكال البطالة والفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية التي تفرزها البطالة.
 - تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه على أصحاب عوامل الإنتاج.
 - تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقبال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
 - إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع.
- 4. الأهداف السياسية: ونذكر منها مايلي
 - تعزيز القدرات التفاوضية للدول الأخرى والمنظمات.
 - إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
 - زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
 - تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
 - تغذية القدرات الدفاعية و الحربية للدولة سواء للإستثمار العسكري أو لاستخدام السلم.¹

ويمكن إجمال أهم أهداف الإستثمار في مايلي:

- تحقيق عائد مناسب، لأن هدف المستثمر الحصول على عائد يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع، ولضمان ذلك لا بد للجوء إلى أسلوب المفاضلة والإختيار التي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية وصولا إلى اختيار البديل أو الفرصة الإستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة الذي

¹ العمودي محمد الطاهر، الإستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن فيالجزائر 1999-2009، مرجع سابق، ص 15-16-17.

- يحقّق أكبر عائد بأقل درجة مخاطر. كما يمكن للمستثمر أن يحقق ذلك من خلال التنوع في استخدامات رأس المال، أي أن المستثمر يستخدم كل ما لديه من مال في عدة مجالات.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته، أي أن المستثمر يسعى دائماً من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتتميته باستمرار.
 - توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات الغير محسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.¹

المطلب الرابع: مجالات الاستثمار وأدواته

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يقوم فيه المستثمر بتوظيف أمواله بقصد الحصول على عوائد. أما أداة الاستثمار فيقصد بها الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره. فيمكن القول أن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولاً أداة الاستثمار.² فإذا ما قلنا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية، فإن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الاستثمار.

أما لو قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما الثاني يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية، فإن تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار.³

وعموماً، وكما تختلف مجالات الاستثمار، تختلف أيضاً أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لإختيار ما يناسب منها.

أ. مجالات الاستثمار:

تتنوع مجالات الاستثمار حيث يمكن تبويبها من زوايا مختلفة، ولكن من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما: المعيار الجغرافي و المعيار النوعي لمجالات الاستثمار.

1- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار :

بناء على هذا المعيار لمجالات الاستثمار يمكن تقسيمها إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية (أجنبية).

أ. الاستثمارات المحلية :

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الإستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.⁴

ب. الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

¹ محمود حسين الوادي، د. إبراهيم محمد خريس، دراسات الجدوى الإقتصادية والمالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010، ص20-21.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص15.

³ محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص61.

⁴ عبد المعطي رضا أرضيد، د.حسين علي خربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص34.

تشمل مجالات الإستثمار جميع الفرص المتاحة في الإستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الإستثمار المستخدمة. وتتم من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر. فلو قام مستثمر جزائري مثلا بشراء عقار في لندن بقصد المتاجرة، أو قامت الحكومة الجزائرية بشراء حصة في شركة عالمية مثل شركة مارسيدس، فإنه استثمار خارجي مباشر. أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية تستثمر أموالها في بورصة نيويورك، في هذه الحالة فإنه استثمار خارجيا غير مباشر بالنسبة للفرض المستثمر، ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.¹

➤ مزايا الاستثمارات الخارجية و عيوبها:²

1. المزايا:

- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الاستثمار.
- تهيأ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.
- تتميز بوجود أسواق متنوعة و متطورة وتتوفر في هذه الاسواق قنوات إيصال فعالة.
- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين و الوسطاء الماليين.

2. العيوب:

- ارتفاع درجة المخاطرة و المتعلقة بالظروف السياسية واحتمال ازدواجية الضرائب.
- لها تأثير على الإلتناء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن.
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية.

2-المعيار النوعي لمجال الإستثمار:

يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية و أخرى مالية. أ- الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية :

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب، المشروعات الاقتصادية... الخ³

يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة كالعقار. بخلاف السهم الذي يعتبر أصل مالي ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، وإنما لمالكة حق المطالبة بالحصول على عائد.

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، ص44.

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص61.

³ تحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر - تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014، ص10.

وعموماً فإن جميع الإستثمارات عدا الأوراق المالية، هي إستثمارات حقيقية يطلق عليها مصطلح إستثمارات الأعمال والمشروعات، وبما أنها تتميز بالأمان لكن المستثمر يواجه فيها مشاكل أهمها:

- اختلاف درجة المخاطرة للإستثمار بين أصل وآخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة.
- بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعال لتداول هذه الأصول.
- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً (تكاليف النقل، التخزين...).
- يترتب الإستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الإستثمار.¹

ب- الإستثمار المالي:

وتشمل الإستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الإستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو إيداع... الخ. ويمكن القول أن الأصل المالي يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية مضافة للناجح الوطني.

لكن هنا حالات استثنائية يترتب فيها على الإستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، و ذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، أو التوسع في النشاط.²

يتميز الإستثمار المالي بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:

- التجانس الكبير في وحداتها.
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها و تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.
- تعطي مالكيها الحق المطالبة بالفائدة أو الربح، عند موعد الإستحقاق في حالة السندات وعند التصفية في حالة الأسهم والسندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.
- ليس لها كيان مادي ملموس، فهي تحتاج إلى مصاريف نقل وتخزين أو صيانة.
- يحصل مالكيها على منفعتها منها في حالة اقتنائها لها عن طريق جهود الآخرين.

➤ مزايا الإستثمار المالي وعيوبها:

1. المزايا:

- وجود أسواق منظمة غاية التنظيم للتعامل بالأصول المالية.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بالأوراق الإستثمارية الأخرى.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بأدوات الإستثمار الأخرى.

¹زيد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، طبعة 3، عمان، الأردن، 2005، ص 39.

²محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص 75.

- التجانس بين وحدات الأصول المالية.

2. العيوب:

- انخفاض درجة الأمان عما هي في الاستثمارات الحقيقية. مع أن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة كالسندات المضمونة بموجودات الشركة. أو الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح.
- يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو الطويلة الأجل إلى مخاطر انخفاض القوة الشرائية للإستثمار بسبب عامل التضخم.¹

II. أدوات الإستثمار:

إن أدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر عديدة و متنوعة، وسوف نتناول منها مايلي:

1. أدوات الإستثمار الحقيقي:

من أدوات الإستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها: العقار و السلع و المشروعات الاقتصادية.
أ- العقار:

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الوراق العالمية ، ويتم الإستثمار فيها بشكلين، إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا. أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الإستثمار العقارية، ويلاقى الإستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.²

ب- السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للإستثمار الحقيقي لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية، ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك، وأخرى للذهب في لندن وثالثة للين في البرازيل، ورابعة للشاي في سيريلانكا... الخ. حيث يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين الطرفين هما منتج السلع و وكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسمسار بسليم كمية معينة، و بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ج- المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية أكثر أدوات الإستثمار الحقيقي انتشارا، تنتوع أنشطتها بين النشاط التجاري والصناعي الزراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم خدمات. حيث أن المستثمر يحقق عائد، بالإضافة لتوفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر لإملاكه أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، لذا فدرجة المخاطرة الرأسمالية منخفضة كثيرا. حيث يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره.

¹ نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار-، مرجع سابق، ص 11.

² محمد مطر، إدارة الإستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العلمية-، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص 79.

لكن يعاب عليها انخفاض درجة سيولة رأس مال لمستثمر، فالأصول الثابتة تشكل لجانب الرئيسي من رأس المال للمستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع.

د- المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاطين... من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات، ثم عاد وانخفض بحدة، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور. وتتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة وأهمها: سوق لندن، وسوق زيورخ، وسوق هونغ كونغ. ويتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة منها:

- الشراء و البيع المباشر. وأيضا ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا.
- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.¹

2. أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة، حسب معايير مختلفة إلى:

أ- أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:

➤ القروض تحت الطلب:

القروض تحت الطلب هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق الرأس مال، شرط أن يحقق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء، وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك، ولذلك فهي تحمل أسعار متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين.

➤ أدوات الخزينة:

أدوات الخزينة هي عبارة عن دين قصير الأجل، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها للمستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين بخصم عن قيمتها الاسمية بهدف الإقتراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجل، وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة تحمل عائدا متدنيا لقلة وجود المخاطر فيها.

➤ الأوراق التجارية:

يمكن القول أنها شبيهة بأدوات الخزينة من جميع الوجوه، ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة بدلا من الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص وبذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر بقليل من مخاطر أدوات الخزينة، وبالتالي عائدها أكبر بقليل من الأخرى.²

➤ العملات الأجنبية:

شهدت أسواق العملات الأجنبية في وقتنا هذا اهتماما بالغا من قبل المستثمرين. حيث أنها تختلف عن غيرها من الأسواق بعنصرين هما:

¹ نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-، مرجع سابق، ص13.

² زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص46.

- الحساسية المفرطة للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطر الإستثمار فيه مثل: السيولة، خطر الإئتمان، خطر سعر الفائدة.
- كونه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية.¹

➤ شهادات الإيداع:

- هي وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت، ولمدة محددة، وفائدة محددة، والشهادة قد تكون اسمية أو لحاملها، عادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا، أما عوائدها فمعفاة من الضرائب.² من أهم خصائصها:
- يمكن بيع شهادة الإيداع لمستثمر آخر قبل حلول تاريخ الاستحقاق.
 - تصدر شهادة الإيداع بقيمة كبيرة، وذلك عندما تكون قابلة للتداول.

➤ القبولات المصرفية:

تنشأ هذه القبولات المصرفية عند إصدار أمر إلى بنك معين بواسطة بنك عميل لدفع مبلغ من المال في تاريخ لاحق غالبا ما تكون ستة أشهر، وعندما يصادق البنك على أمر الدفع بالموافقة فإنه سيكون مسؤولا عن الدفع النهائي إلى حامل القبول المصرفي. ومن أهم خصائصها مايلي:

- يمكن تداول القبولات المصرفية في الأسواق الثانوية.
- تتصف القبولات المصرفية بالأمان وتتميز بالسيولة.
- تباع القبولات المصرفية بخصم من القيمة الإسمية لأمر الدفع، كأذونات الخزينة.³

ب- أدوات الإستثمار المالي طويل الأجل:

- **الأسهم:** هي صكوك تمثل حصصا في رأس مال شركة متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها.⁴ وهي أداة دين طويلة الأجل وهي تمثل حقا لحائزها على أرباح وأصول الشركة المصدرة له.⁵ و تصنف إلى صنفين: أسهم عادية و أسهم ممتازة:

1. الأسهم العادية:

هي وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة ما بقيمة إسمية ثابتة، تضمن حقوقا وواجبات متساوية لمالكيها وتطرح على الجمهور عن طريق الإكتتاب العام في الأسواق الأولية (يسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمتها السوقية لتغيرات مستمرة والتي تعود إلى أسباب وتقييمات متباينة). وهي تعتبر الأداة الأولى التي تصدرها الشركة، لكن في حالة تصفية ممتلكات الشركة فهي آخر ما يتم تسديده. لحاملي الأسهم العادية حصة

¹ نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار-، مرجع سابق، ص 14.

² زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص 47.

³ نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار-، المرجع نفسه، ص 15-16.

⁴ د. سعد بن تركي الختلان، الأسهم الحائزة والمحصورة، بحث مقدم إلى مؤتمر: (أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات) المنعقد بكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة 2007/3/6، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 3.

⁵ د. أحمد عبد الرحيم زردق، د. محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الإقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، القاهرة، 2011، ص 213.

الملكية في الشركة ولهم الأولوية الأدنى في طلب العوائد، حيث يسبقهم في هذا الطلب أصحاب الأسهم الممتازة والسندات المعتمدة وحسب ما يحمله أصحاب الأسهم العادية من حصص فإن لهم حق التصويت لمجلس الإدارة والتدخل في القضايا المتعلقة بالإدارة.¹

2. الأسهم الممتازة:

هي أحد مصادر التمويل طويلة الأجل لشركات المساهمة وهي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وسميت هكذا لاختلافها عن الأسهم العادية في لأولويتها على السهم العادي في الحصول على حقوقها. وهي حصة من حقوق الملكية دون إعطاء حامل الأسهم الممتازة حق التصويت في الجمعيات العامة وعادة ما تصدر عن شركات المساهمة عدد من الأسهم الممتازة كنسبة من إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمكنتب فيها. تسمح هذه الأسهم لحاملها بالتمتع بمزايا خاصة لا يتمتع بها حامل الأسهم العادية سواء عند الأرباح الموزعة سنويا أو عند تصفية أصول المؤسسة عند حلها، فيحصل صاحب السهم الممتاز على حصة سنوية ثابتة السهم وتكون له الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة عن حامل السهم العادي.²

يمكن تسجيل أهم الاختلافات بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة في عدة جوانب نذكر منها مايلي:

- يعطى للسهم الممتاز الأولوية في السداد عند تصفية الشركة.
- يستحق لحملة السهم الممتاز نصيبهم من الأرباح المقررة قبل توزيعها على حملة السهم العادي.
- تكون المساهمة النسبية للسهم الممتاز في المصادر التمويلية أقل أهمية من السهم العادي.
- إن الأسهم الممتازة أقل مخاطرة للمستثمر من الأسهم العادية.
- ليس لحملة الأسهم الممتازة حق المشاركة في التصويت على قرارات الجمعية العمومية للشركة.³

3. السندات: السند هو التزام مالي تعاقدي مكتوب، يتعهد بموجبه المقترض المصدر للسند، تقديم

مدفوعات للمقرض المحتفظ بالسند، وفائدة تدفع خلال عدد محدود من السنوات بالإضافة إلى المبلغ الأصلي.⁴ أو هو قرض للشركة قدم عن طريق الإكتتاب العام فهو دين عليها، ومقابل هذا الدين يتقاضى حامله فائدة ثابتة محددة مسبقا سواء أ ربحت الشركة أم خسرت.⁵

¹ محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشديفات، الإستثمار في البورصة-أسهم-سندات-أوراق مالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص88.

² فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية-محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص194.

³ تحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار- مرجع سابق، ص18.

⁴ حمد وجيد حنيني، تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص60.

⁵ قاسم محمد حزم الحمود، حكم التعامل بالسندات والبدائل الشرعية لها-دراسة فقهية معاصرة، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، 17(1)، جدة، 2016، ص3.

← استراتيجية الإستثمار في السندات :

تتغير الإستراتيجيات بتغير أهداف المستثمرين بين تحقيق أقصى حد ممكن وبين المضاربة والمتاجرة على الأجل القصير. يمكن تقسيم الإستراتيجيات إلى إستراتيجيات متحفظة وغير متحفظة. والإستراتيجيات المتحفظة تنقسم بدورها إلى إستراتيجية الشراء والحفظ واستراتيجية الإستحقاق المنتظمة.

وتهدف إستراتيجية الشراء و الحفظ إلى شراء سندات والإحتفاظ بها، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تظهر في السوق عن طريق شراء بعض السندات وبيع البعض الآخر، وذلك باستعمال معلومات من السوق، وتعتبر هذه من أبسط الإستراتيجيات.

أما إستراتيجية الإستحقاق المنتظمة فأساسها هو خلال توزيع فترات الإستحقاق هذه السندات بصورة متساوية. وعند استحقاق مجموعة من السندات يقوم المستثمر بشراء مجموعة أخرى من السندات، وهذا حتى الإحتفاظ بتحقيق مستمر ومنتظم للسيولة تحت مستويات مختلفة للسيولة.

و فيما يخص الإستراتيجيات الغير متحفظة فتتقسم بدورها إلى إستراتيجية التوقيت الدوري وفيها يتم التركيز على الأصول قصيرة الأجل عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، و الإنتقال إلى الأصول طويلة الأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، ثم العودة إلى الأصول قصيرة الأجل عند انخفاض أسعار الفائدة، وعلى إثر ذلك يمكن للمستثمر أن يحصل على عوائد معتبرة إذا كانت له دراية بالسوق.

أما الإستراتيجية الثانية فتتمثل في إستراتيجية الشراء بالهامش و فيها يقوم المستثمر باستخدام الأموال المقترضة من أجل اقتناء أو شراء سندات، و العائد يتمثل في الهامش المكون من الفارق بين سعر الفائدة للقرض و سعر الفائدة للسندات.

والنوع الثالث من الإستراتيجيات الغير متحفظة، تتمثل في إستراتيجية الإستثمار بالسندات ذات النوعية البسيطة بحيث معدل العائد في السند ذات النوعية المتوسطة تكون عالية مقارنة مع السندات ذات النوعية العالية، فالإستثمار في النوع الأول يكون ذو عائد معتبر في حالة أو في فترات انكماش اقتصادي نظرا لأن معدلات الفائدة تكون متفاوتة.¹

ت- أدوات استثمارية أخرى²:

⊖ صناديق الإستثمار:

صندوق الإستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية و خبرة في مجال إدارة الإستثمارات(بنك أو شركة استثمار مثلا). وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للإستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر. كما يعتبر أيضا أداة مالية، ويمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء كما يمكن بالمثل تكوين صناديق إستثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

¹ منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في مجال الإستثمار، منشأة المعارف، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط1، 1999، ص98.

² محمد مطر، إدارة الإستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العلمية-، مرجع سابق، ص 77 و 82.

ومن أهم مزايا صناديق الإستثمار أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها بأن يقوموا بتسليم تلك مدّخراتهم لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

الهيكل التنظيمي لصندوق الإستثمار:

1. مدير الصندوق:

يتولى إدارة الصندوق عادة شركة استثمارية متخصصة، يمكن للمدير أن تستند إدارته إلى شركة استثمارية متخصصة في إدارة صناديق الإستثمار. ويتقاضى مدير الصندوق مقابل إدارته للصندوق عمولة يحددها عادة النظام الداخلي للصندوق في صورة نسبة مئوية معينة من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

2. أمين الإستثمار:

هو مؤسسة مالية يتم اختيارها من بين المؤسسات المالية ذات السمعة الجيدة، والمركز المالي المتين، ويتولى أمين الإستثمار مهام الإشراف على الصندوق ومراقبة أعمال المدير، لذا يعتبر الوكيل عن حملة شهادات الإستثمار. ويتقاضى أمين الإستثمار هو الآخر عمولة تحدد في صورة نسبة مئوية من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

3. الهيئة الإستثمارية:

وتتضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في الإستثمار والتحليل المالي، يعينهم مدير الصندوق بقصد تقديم النصح والمشورة في إدارة الصندوق أو توجيه استثماراته إلى المجالات المناسبة.

4. وكيل البيع:

هو وسيط أو مجموعة وسطاء، يتولون توزيع شهادات الإستثمار التي يصدرها الصندوق، و يمكن لهذا الوكيل أن يكون بنكا أو شركة استثمار من تلك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

أنواع صناديق الإستثمار: يمكن تصنيف صناديق الإستثمار تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة أهمها¹:

➤ حسب أغراض المستثمرين:

1. صناديق النمو:

هي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأس المال للصندوق، أي بعبارة أخرى لا يكون الهدف من إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الإستثمارية، والتي غالبا تكون أسهم ذات مخاطر مرتفعة.

2. صناديق الدخل:

تتجه أهداف هذا النوع من الصناديق نحو الحصول على عائد مستمر للأدوات الإستثمارية في الصندوق، لذا تتجه إدارة الصندوق هنا نحو الإستثمار في إصدارات الشركات المستقرة ذات الجدوى الإقتصادية خصوصا الأسهم الممتازة و السندات.

¹ محمد مطر، إدارة الإستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العلمية-، مرجع سابق، ص 77 و 82.

3. صناديق الدخل - رأس المال:

هي صناديق تجمع بين أهداف النوعين السابقين، لذا تسمى الصناديق المتوازنة فتوجه استثماراتها نحو النوعين بإتباع مبدأ التنوع.

4. صناديق متخصصة:

هي نوع من الصناديق تخصص في المتاجرة بالأوراق المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة مثل صناعة النفط، أو صناعة الكمبيوتر أو شركات الخدمات.

➤ حسب حركة رؤوس الأموال:

1. الصناديق المغلقة أو المقفولة:

يكتسب هذا النوع من الصناديق تسمية من خاصية ثبات رأسماله وذلك بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه، بمعنى أنه و بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب الأولي في الصندوق لا يجوز لإدارة الصندوق أن تطرح حصصا أو أسهما إضافية بقصد زيادة رأس المال. كما لا يجوز لها بالمقابل تخفيض رأس المال عن طريق استهلاك بعض الأسهم أو الحصص و ذلك بعدم السماح للمساهمين بالانسحاب منه إلا عند تصفية الصندوق لكن خاصية ثبات رأس المال الصندوق لا تمنع تداول أسهم أو حصص الصندوق في السوق المالي.

2. الصناديق المفتوحة:

نشأ هذا النوع من الصناديق بعد النوع الأول، و لقد اكتسبت تسميته من كونه مفتوح في اتجاهين، أي في اتجاه زيادة رأسماله من جهة، و اتجاه تخفيض رأسماله من جهة أخرى. لذا يكون رأس مال هذا النوع من الصناديق متغيرا و ليس ثابتا.

و بناءً عليه يكون لمدير الصندوق الحق في أن يطرح أسهما أو حصصا جديدة في أي وقت يراه بعد تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب الأولي. كما يمكن بالمقابل لأي مساهم فيه، وفي أي وقت يراه مناسبا أن يسحب من الصندوق، حيث يتم إطفاء ما لديه من أسهم حينئذ عن طريق الاسترشاد بمؤشر القيمة السوقية لصافي الأصول و المحدد في تاريخ الإطفاء.

➤ حسب عنصر الأمان

1. صناديق الإستثمار ذات رأس المال المضمون:

يطرح هذا النوع من الصناديق لنمط معين من مستثمرين وهم عادة المحافظون اتجاه عنصر المخاطرة. إذ يوفر للمساهم فيه ميزة لا توفر لها الأنواع الأخرى من صناديق الإستثمار ألا وهي ميزة المحافظة على رأس المال. أي أنّ مدير الصندوق يضمن للمساهم عدم المساس برأس ماله المدفوع في الصندوق، متحملا بذلك وحدة مخاطر الخسائر التي قد تصيب رأس مال الصندوق، وذلك مقابل حصوله على عمولة نسبة معينة إذا ما تجاوزت نسبة العائد المحقق من الصندوق رقما معيناً يطلق عليه عادة مصطلح نقطة القطع.¹

¹ محمد مطر، إدارة الإستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العلمية-، مرجع سابق، ص 77 و 82.

2. صناديق الإستثمار غير المضمونة:

يقصد بها ذلك النوع من الصناديق الذي يكون مستوى المخاطرة كبير و يكون الإحتمال قائم لأن يفقد كل رأسماله أو جزء منه. و يساهم هذا النوع من الصناديق المستثمرون المضاربون الذين يحسبون للمخاطرة حسابا سعيا وراء تحقيق عوائد غير عادية على استثماراتهم¹.

C المحافظ الإستثمارية:

المحفظة الإستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الإستثمار، وتتكون من أصلين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة. و هذا الأخير قد يكون مالكا لها، كما قد يكون مأجورا وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه و بين مالك أو مالكي المحفظة. وتختلف المحافظ الإستثمارية في تنوع أصولها، كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، العقار، السلع... الخ. و يمكن أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم أو السندات، والأذونات الخزينة و الخيارات... الخ. لكن في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، أي أنها تجمع الحصول الحقيقية والأصول المالية معا. ولعل من أهم القرارات الإستراتيجية لمدير المحفظة وهو ما يعرف بقرار المزج الرئيسي، والذي يتم من خلاله تحديد التركيبة أو التشكيلة الأساسية لأصول المحفظة، أو بمعنى آخر يحدد هذا القرار الوزن النسبي لكل أصل من أصول المحفظة منسوبا لرأسمالها الكلي، و تبرز في هذا القرار مهارة المدير في الوصول إلى ما يعرف بتكوين المحفظة المثلى والتي يحقق من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنويع و بدرجة تحقق هدفه الرئيسي في تعظيم العائد المتوقع للمحفظة مع تخفيض مخاطرها المرجحة إلى حدها الأدنى.

و **المحفظة المثلى**: هي تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة و متوازنة من الأصول أو الأدوات

الإستثمارية و بكيفية تجعلها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها.²

¹ محمد مطر، إدارة الإستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العلمية-، مرجع سابق، ص 77 و 82.

² منير ابراهيم هنري، صناديق الإستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين، منشأة المعرفة، الإسكندرية، 1996، ص 91.

المطلب الخامس: محفزات ومعوقات الإستثمار

بالرغم من الدور الفعال التي يلعبه الإستثمار في تحقيق التنمية الإقتصادية والأهمية الكبيرة في الإقتصاد الوطني إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تعرق سيرورة الاستثمار.

1. مزايا وحوافز الإستثمار:¹

يمكن تحليل أهم المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب بالتركيز على مجموعة من المبادئ الأساسية تكمن في مايلي:

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار.
- ✓ مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات، وتسيير الاجراءات.
- ✓ مبدأ عدم اللجوء إلى التأميم، وحرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه.
- ✓ مبدأ منح المزايا والحوافز المشجعة على الاستثمار.

هذا وإن من شروط نجاح اي قانون للاستثمارات، هو تبني هذه المبادئ الأربعة:

1. مبدأ حرية الاستثمار:

ينص الأمر 06-08 في مادته الثالثة، على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة، مع مراعات التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقتنعة وحماية البيئة. كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

إن ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة، أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى. ولم يقصر على الدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية وذات الأولوية التي يمنعها على المؤسسات الخاصة، الوطنية أو الأجنبية. يمكن وصف موقف هذا المشروع بأنه اتجاه واضح لمنح حرية أكبر للمستثمر، وتوسيع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني. فما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن هناك تماطلا في اتخاذ المراسيم التنفيذية لإدخال المراسيم التشريعية، وخاصة في الميدان الاقتصادي.

2. مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات و تسيير الاجراءات:

يقصد بهذا المبدأ تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، والذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، لأن التغييرات في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما تحدث مخاوف لدى المستثمرين وتضع عليهم فرص تحقيق الربح، إلا إذا اعتبروا أن الأحكام الجديدة التي تتبناها الدولة أكثر تلائما وخدمة لمصالحهم.

فمن بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03، ما نصت عليه المادة 15 والتي تقتضي بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في

¹وصاف سعدي، د.قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد8، الجزائر، 2008، ص41.

إطار هذا الأمر، إلا إذا طلب المستثمر ذلك. يعتبر نص هذه المادة بمثابة تعهد من طرف الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها.

3. مبدأ حرية تحويل رأس المال والعائدات الناتجة عنه:

لقد منح الامر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، حيث نصت المادة 31 من هذا الامر على أنه: تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان: المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن تنازل أو تصفية، حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما بخصوص تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر، فإن الامر 01-03 ينص في مادته 30 على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه ملكية المشروع، بتنفيذ كل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم والتي استفاد بمقتضاها بالمزايا، وفي حالة اخلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في الغاء تلك الالتزامات.

4. مبدأ المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

منح المشرع الجزائري استنادا إلى الامر 01-03 جملة من المزايا والحوافز، سيتم التطرق إليها في الفصل الثالث.¹

11. معوقات الاستثمار في الجزائر:

تعاني الجزائر من مجموعة من المشاكل و العراقيل، والتي تؤدي إلى عرقلة الاستثمار فيها وذلك رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مناخها الاستثماري، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن طموحاتها الواعدة في تخطي عقبة الفقر والنهوض بالاقتصاد الوطني، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين وانسحاب المستثمرين إلى مزاولة أنشطة أخرى، فمن أهم معوقات الاستثمار في الجزائر مايلي:

(1) معوقات اجتماعية : هناك معوقات اجتماعية عديدة أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر

تمثلت في:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع.
 - ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية، الصناعية، الزراعية و الخدمات.
 - زيادة معدلات البطالة والتي تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار.
- (2) معوقات سياسية وأمنية: في بداية 1988 شهدت الجزائر بعض المشاكل الأمنية والتي أثرت سلبا على الاستثمار، وتمثلت هذه المشاكل في:

¹وصاف سعيدي، د.قويدري محمد، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مرجع سابق، ص 42-43.

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 05 أكتوبر 1988، والتي تعتبر عن أزمة سياسية نتجت عن الممارسات البيروقراطية الإدارية، والسلوكيات غير لائقة للمقربين من بعض رجال النفوذ. وهي مظاهرات اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التمويل في السوق، ومشاكل كثرة البطالة.
 - التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، والتي أفرزت نتائج سيئة عن المسار الاستثماري والتموي. حيث أحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتجلت ذلك في نتائج الانتخابات المحلية في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي الغى مسارها باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، وتولي السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992.
 - إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة 22 جوان 1992.
 - أحداث الارهاب ابتداء من من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. حيث نتج عن ذلك قتل الأبرياء وتخريب وحرق للممتلكات العمومية.
- كل هذه الأحداث كانت عائق أمام تطوير وترقية الإستثمارات، لكن مع نهاية التسعينات تحسن الوضع الأمني والذي حققه السيد عبد العزيز بوتفليقة.¹
- (3) معوقات إدارية : يواجه الاستثمار في الجزائر عدة مشاكل إدارية، تتمثل في:
- مشكل العقار: يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمر في الجزائر، والتي من شأنها تكون السبب في تعطل معظم المشاريع الاستثمارية خاصة العقار الصناعي، والراجع إلى نقص الوعي الإداري لأهمية هذا العقار وتصادمه مع متطلبات برامج السكن في الجزائر منذ 1999، من جهة أخرى فإن الحصول على العقار يبقى معرض لمخاطر نزع الملكية والتأميم أو حق الشفعة في التنازل عليه لمصالح الدولة إثر نزاعات قد تكون بين الإدارة والمستثمر، وذلك لنقص هيئات التحكيم في الجزائر.
 - **المشكل الإداري للتمويل:** رغم القوانين الصادرة في هذا المجال خاصة قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990، إلا أن النظام المصدر في الجزائر لم يتمكن من مواكبة التطورات التي مست هذا القطاع، إذ يبقى هذا الأخير يتبع السياسات الكلاسيكية في التسيير، وهذا راجع إلى نقص المهنية في الاشراف على البنوك وسيطرة البنوك العمومية على السوق الجزائرية. حيث أشار التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000 إلى أن النظام المصدر في الجزائر يسير بطريقة كلاسيكية، ذلك أنه يعاني من نقص المهنية في التسيير وضعف المراقبة الخاصة بمنح القروض، مما يجعله بعيدا عن المنافسة الأجنبية للبنوك الموجودة في الجزائر وهو الشيء الذي ينعكس سلبا على التمويل الاستثماري في الجزائر.

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 251-252.

- مشكل الحصول على التجهيزات: قد لا يتحصل المستثمر على التجهيزات اللازمة والضرورية في وقتها، مما يزيد في تعطل انطلاق المشروعات نظرا للعراقيل البيروقراطية و الادارية التي تواجه هذا العامل الرئيسي الذي يدخل في مرحلة الانجاز.
- بالإضافة إلى بعض المشاكل الادارية المتمثلة في: الرشوة الوساطة والمحسوبية... الخ.
- (4) معوقات قانونية: يواجه الإستثمار في الجزائر مشاكل قانونية، أهمها:
 - تعدد التعديلات والتغييرات الحاصلة في القوانين والأنظمة.
 - المشكلات القانونية مع العمال، المتنافسين والشركاء.
 - الفساد في تطبيق القانون.
- (5) معوقات تمويلية: وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:
 - عدم وجود ضمانات كافية للتمويل.
 - ارتفاع سعر الفائدة.
 - عدم كفاية السوق المانحة.
 - عدم وجود برامج تمويل متخصصة.
 - عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ومن هنا يمكن القول أن الإستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تقع عائقا أمام الإستثمارات عموما. والإستثمارات الاجنبية المباشرة والغير مباشرة خصوصا.¹

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الإقتصاد للتدليل على عملة إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع ما بهدف التطور عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة. حيث أن التنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة للتطور والنجاح وتطوير الإقتصاد الوطني، ولكن الدول النامية رغم وعيها بالتنمية وتوفر الموارد اللازمة إلا أن أغلب اقتصادياتها لازال في دائرة التخلف كالجزائر مثلا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لغة : من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا: فهي مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.²

¹ نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر-تجربة الوكالة الوطنية للإستثمار-، مرجع سابق، ص 75-76-77.

² سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص 176-177.

إن الاقتصاديون اختلفوا كثيرا حول هذا المفهوم كما يقول الدكتور " إبراهيم العسل " إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجيا الحاكمة لفكرة واختصاصه، فيما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك. يذهب الاجتماعيون إلى إنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاهة وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات حيث:

- يعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الإرتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكتيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية.
- يعرف مدحت العقاد التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.¹
- يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يؤتقع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية² على أنها عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم. وعليه فعناصر التنمية تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- شمولية التغير لمختلف الجوانب (ثقافية، اجتماعية، سياسية، أخلاقية).
- زيادة الإنتاج السلعي.
- استمرار الزيادة لفترة طويلة.
- أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع.

¹ مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 83.

² قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص المالية العامة، 2017-2018، ص 44.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية

- تتلخص في مجموعة من الأهداف تمثلها التنمية في تحقيق الرفاه الشامل للأفراد والمجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للثروات والأساليب المتاحة وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض أهمها¹:
- أ. إشباع الحاجيات الأساسية: يقصد توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني كل ما يلزم الفرد من مأكّل ومشرب ومسكن وعمل.
 - ب. زيادة الدخل القومي: ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف على تحسين مستوى المعيشة.
 - ت. رفع مستوى المعيشة: يخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخل بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير في الدولة.
 - ث. تقليل التفاوت في الدخل والثروات: يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها في ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تدخره هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد فترة معينة، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.
 - ج. تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي: هذا يكون عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية حيث تحقق البلاد دوما إنعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنين الاقتصادية حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج فمثلا إذا جاء المحصول وفيرا وارتفعت أسعاره في أسواق العالمية حدث في البلاد موجة من الانتعاش والرواج الاقتصادي، والعكس صحيح إذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلة المياه أو تدهور سعره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في البلاد.

¹ عديم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص 24-25.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو الأساليب الحياة الشائعة أو الهياكل الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق النظام الاجتماعي بكامل رغباته واحتياجات الأفراد والجهات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية حياة تحقيق شروطها لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة تصيبهم خيبة الأمل مقارنة بمجتمعات أخرى فيما تجمعات وتتطلب التنمية تحقق ثلاثة قيم جوهرية مشتركة بين المجتمعات وهي:

أ. **القدرة على العيش** : بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية فجميع البشر

لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة ومنها الغذاء والسكن والصحة والحماية إذا عجز أحدهما يصيب المجتمع بالتخلف لحضاري المطلق لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس قدر المستطاع بالوسائل التي يستطيع التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج من الغياب وقلة الحاجات، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على مستوى مجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في تحقيق متوسط الدخل الفردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمل يشكل الشرط الضروري وليس كافي للتنمية.

ب. **تقدير الذات وإحترامها**: إن عدم إحساس بعزة النفس والثقة لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة كعدم إحساسه بأهلية واحترام الذات فان كل تجمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتمدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف وهذا التنوع يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها المشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها.

ت. **الحرية من الاستعباد** : بمعنى الحق في الاختبار، فحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من المؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطيء ، فهي الحرية تستلزم مجالا واسعا من الاختبارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية وفي هذا الصدد أستنتج " Lewis" من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الاختبار البشري بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية المساواة.¹

ويمكن تلخيص أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

¹كيداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013، ص28.

- 1-التبعية السياسية:** و هي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية، وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها مما يجعلها معرض للتهديد الأجنبي إذا لم تكن في مسارها.
- 2-عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب بيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون مناخ سياسي فعال بمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تحت الاضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية.
- 3-عوائق اقتصادية اجتماعية:** إذن بما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على تعليم وتكوين¹.

المطلب الخامس: مصادر التي تمول التنمية الاقتصادية

من بين مصادر التمويل هناك مصادر تمويل محلية ومصادر تمويل خارجية:

أولا : المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، كما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف.

1. مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم بيه هذا القطاع ويلعب الادخار العائلي دورا كبير تمويل التنمية الاقتصادية وهو من مجموعة من مصادر منها:

- المدخرات التعاقدية كأقسام التأمين والمعاشات.
- الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع المتاجر والمساكن التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2. مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار سواء كانت قطاعا خاصا أو عام.

أ. ادخار قطاع الأعمال العام: تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة) ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.

¹كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سابق، 34.

ب. **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من مدخرات الموجهة للإستثمار في الاقتصاديات المتقدمة¹.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية. لعدم كفاية المصادر المحلية. هدفها تمويل مختلف المشروعات الإستثمارية ومن هذه المصادر مايلي²:

- أ. **المعونات الأجنبية:** تقدم المعونات من الدول المتقدمة ، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد.
- ب. **قروض ميسرة:** يقصد تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة، وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية.
- ت. **القروض الخارجية:** يمكن أن يأخذ انسياب رأس مال الأجنبي للدول النامية أحد أشكال التالية:

- **القروض الحكومية الثنائية:** هي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض والحكومات الدول النامية.
- **قروض مؤسسات التمويل الدولية:** هو تمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الثقة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD) ومؤسسات المنبثقة عنه لاسيما هيئات التنمية (IDA) المؤسسة المالية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي (FMI).
- **الاستثمارات الأجنبية الخاصة:** يحتل هذا الإستثمار أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية وقد يكون مباشر أو غير مباشر:
- **الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في:** المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت هذه الملكية كاملة أم باشتراك مع رأس المال وطني وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع.

¹ عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م**، مرجع سابق، ص 18-19.

² موسى سعادوي، " دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 9-12.

⊖ استثمار الأجنبي غير المباشر ويتمثل في:

- أ- القروض الخاصة: هي تلك القروض التي تعتمد على الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد وكبار المصدرين
- ب- اكتساب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة.
- ت- يستعمل القطاع الخاص مدخرات في تمويل الذاتي في أنشطة.
- ث- الإدخارات الإجبارية: هي ذلك الجزء الذي يقتطع من الدخل للأفراد بعيداً عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية.

ج- ادخار حكومي: يتحقق الادخار الحكومي في الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية.

⊖ التمويل بالعجز أو تمويل التضخمي: هو عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها

الجارية تلجأ الدول النامية إلى التضخم لسد جزء هذه الفجوة.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لمفاهيم الإستثمار والتنمية الإقتصادية إستخلصنا أن الإستثمار هو توظيف لرؤوس أموال في مشاريع معينة بهدف النهوض بالإقتصاد، أما التنمية الإقتصادية فهي عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة عن طريق الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. ومن هنا نستنتج أن للإستثمار دور فعال في تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة فهو المحرك الأساسي لها.

الفصل الثاني

واقع الإستثمار في الجزائر

مقدمة الفصل

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكتملة للإدخار الوطني، وللمواد القابلة للاستثمار داخل كل بلد. ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية. ولهذا تسعى مختلف الدول بإختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الإستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإستثمار وعلاقته بالتنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: السياسة الإستثمارية في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية

يعتبر الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخص بالجزائر باعتباره الدافع الأساسي للنمو، حيث يفسره الفكر الكلاسيكي من خلال علاقته بالإدخار، والفكر الماركسي من خلال نظرية القيمة وغائض القيمة والتراكم والفائض الاقتصادي ورأس المال، أما المدرسة الكينزية فسرت الاستثمار عن طريق علاقته بالإدخار والاستهلاك والدخل...

المطلب 1: الإستثمار وعلاقته بمؤشرات التنمية:

تذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، ولكن الاهتمام بدأ مؤخرا بالمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، أي تلك التي ذات عائدية اقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينها كالعالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وإنفاقها والإدخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات الرفاهة والأمن الاجتماعي... الخ.
*ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى علاقة الاستثمار ببعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الآتية:

1. الإدخار وعلاقته بالاستثمار حسب الفكر الكلاسيكي¹

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الإقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الإقتصادي المتمثل في الإدخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الإدخار بالإستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال.

الإدخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي أستبعد استعمالها في الإستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات. وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم. وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الإدخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويعتبر آدم سميث أن الإدخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم ديفيد ريكاردو وجان باتيست. وطالما أن الإدخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث. فإن ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الأجور، مما يجعل الاثنين في حالة عكسية. ولا يكفي انخفاض الأجور لإحداث التراكم الكبير والسريع عند الفكر التقليدي بل لابد أيضا من تخفيض الربح. لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال وليس الزراعة. أي أن الطبقة الرأسمالية تخصص جزءا كبيرا من الأرباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للإدخار والعلاقة التي تربطها علاقة طردية. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالإدخار لأنه شرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، وله علاقة دائمة بالإستثمار.

¹ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 3-4.

2. الاستثمار وعلاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي حسب الفكر الإقتصادي الماركسي¹.

أ. علاقة الإستثمار بالتراكم

يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة. ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال. ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:

- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.
- رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور.

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

وعندما يتحول رأس المال الثابت ورأس المال المتغير إلى نقود تتحول معه فائض القيمة إلى نقود أيضاً. وفائض القيمة المحول بهذا الشكل يعيد الرأسمالي تحويله إلى عناصر طبيعية من رأسماله الإنتاجي، من أجل تحديد عملية الإنتاج وهو ما يحدث عملية التراكم الرأسمالي.

وما يمكن استخلاصه أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، وهو عين التراكم. وأن الادخار هو مصدر التراكم، وأن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

وأن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

ب. علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي:

حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي هو الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو القيمي بالنسبة للعمل الضروري أي هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعياً للإنتاج.

وفي تعريف الاقتصادي الاشتراكي الأمريكي بول بارا (P.BARAN) لمفهوم الفائض:

☉ هو ذلك الناتج عن الزيادة في الإنتاج الجاري الفعلي للمجتمع عن الاستهلاك الفعلي له.

ويقصد بالإنتاج الجاري الفعلي للمجتمع هو الناتج الاجتماعي الصافي، ويعني بالفائض الاقتصادي الجزء المتراكم من فائض القيمة. أما المقصود بالاستهلاك الفعلي هو مجموع استهلاك الطبقة العاملة المتمثلة في رأس المال المتغير، واستهلاك الطبقة الرأس مالية المتمثلة في جزء من فائض القيمة.

ويمكن استنتاج العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار، أن عملية الإستثمار مرتبطة بإعادة

الإنتاج الموسع، وهو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر شمولية من الاستثمار ومن

الادخار. ويعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي، وهو عملية خلق شروط موضوعية وذاتية

¹ رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 13-16.

للإنتاج، أي ما يبذله الانسان من جهد فكري وعضلي على مختلف الموارد الانتاجية المعمرة والدائرة من أجل خلق مادة نافعة للانسان.

ت. الاستثمار وعلاقته برأس المال

تبرز علاقة الاستثمار برأس المال، في طبيعة العلاقتين الإجتماعية والفنية بينهما، وفي التفرقة ما بينهما من حيث دراسة طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

أما من حيث العلاقة الإجتماعية والفنية للاستثمار ورأس المال:

الإستثمار هو علاقة اجتماعية وعملية إقتصادية، تتم بين عدد من الأفراد يشكلون جماعة عمل استثماري في وحدة اقتصادية معينة. وفي نفس الوقت يعتبر الإستثمار علاقة فنية، لأن وظيفته خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

في حين رأس المال أيضا علاقة اجتماعية وفنية. ويذكر كارل ماركس: إن تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال، ويظهر حيث الإنتاج السلعي والتجاري قد بلغا درجة ما من التطور، بمعنى أن رأس المال علاقة اجتماعية لها طبيعة تبادلية، لأنها سلعة متبادلة بين الأفراد وتحكمها علاقة الملكية الخاصة. وكذلك رأس المال هو علاقة فنية متمثلة في ذلك الجزء من الإنتاج الذي يعيد للمجتمع استخدامه في الإنتاج بدلا من استهلاكه، ويسمى كارل ماركس هذا الجزء من الإنتاج "بوسائل الإنتاج"، وهي بالنسبة للاستثمار وسائل استثمارية.

أما طبيعة علاقة الإستثمار برأس المال، تتجلى في كونها علاقتين اجتماعيتين وفنيتين، وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الإستثمار.

وفي هذا الصدد يقول كارل ماركس: إن الطرق استثمار قسمة لتشغيلها كرأس مال من أجل أن يعيد لمالكه فائض قيمة، بمعنى أن عملية الإستثمار هي تشغيل لرأس المال بشكل وسيلة استثمارية. وأن الإستثمار هو متغير مستقل يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع. وإن الاستثمار قسمان: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال. بسبب الإندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي إعادة الإنتاج البسيط. أما الاستثمار الإضافي لرأس المال فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويل إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي (المتغير والثابت)، وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الانتاج الموسع.¹

¹راند محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، مرجع سابق، ص13-16.

3. الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادخار والدخل والطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس

المال حسب الفكر الإقتصادي الكينزي¹

أ. الإستثمار وعلاقته بالاستهلاك والإدخار:

إن زيادة الدخل عن الإحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائض يطلق عليه للادخار وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالإستثمار. وفي هذا الشأن يرى كينز هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات. لذلك يتساوي الادخار مع الإستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي:

$$\text{الدخل} = \text{قيمة الانتاج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots\dots\dots (1).$$

$$\text{ولدينا كذلك: الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots\dots\dots (2).$$

ومن المعادلة (1) نستنتج أن:

$$\text{الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots\dots\dots (3).$$

وبتطابق المعادلة (2) مع المعادلة (3) نجد أن:

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار}.$$

وفي حالة الدخل الشخصي يكون مساويا لتلبية الاحتياجات الأساسية المعيشية، دون توفر فائض لديه، في هذه الحالة يكون الدخل مساويا للاستهلاك. أي أن: الدخل = الاستهلاك.

ويتبين مما سبق، بأن علاقة الاستثمار بالاستهلاك والدخل، تتم عن طريق الدخل. ففي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك، وفي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك والادخار، (أو مساويا للاستهلاك والاستثمار)، وأحيانا أخرى ما يكون الدخل أقل من الاستهلاك، حيث يكون الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك ناقصا الاقتراض أي أن: الدخل = الاستهلاك - الاقتراض.

ويرى الكلاسيك أن الادخار يسبق الإستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له. بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار وهو تابع له، حيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.

ب. الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

➤ الكفاية الحدية لرأس المال:

إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يردّها الاستثمار أو الأصل الرأسمالي الجديد طول مدة حياة الاستثمار. وفضلا عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضا في بدائل هذا الإستثمار، إذ يمكنه مثلا شراء سندات مديرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بالفائدة. وهنا يقارن المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة، والفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى المصارف أو في شراء السندات. ومن هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لا بد أن يكون

¹ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 12-19.

العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساويا له. وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال.

ويعرف جون منارد كينز الكفاية (الفعالية) الحدية لرأس المال كما يلي:

هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة رأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال.

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين الغلة المتوقعة من أصل الرأسمالي الجديد وبين سعر عرض هذا الأصل. ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمي كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد "بتكلفة الإحلال".

وبالتالي تعرف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة: بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله. إذ افترضنا آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنويا عن طريق تشغيلها، ولتكن هذه العوائد خلال عمر المشروع كما يلي:

$$R_1, R_2, R_3, \dots, R_n$$

حيث أن: R_1 هي عائدة تشغيل الآلة في السنة الأولى و R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n . ولحساب الكفاية الحدية برأس المال، نحسب معدل الخصم الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة.

ونفترض أن P_k تمثل ثمن رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال تكون لدينا المعادلة التالية: القيم الحدية للعوائد المتوقعة المخصومة $(P_k) =$ ثمن رأس المال، أي أن:

$$P_k = R_1 / (1+e) + R_2 / (1+e)^2 + R_3 / (1+e)^3 + \dots + R_n / (1+e)^n$$

إذا تم معرفة قيم $P_k, R_1, R_2, \dots, R_n$ يمكننا معرفة قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (e) .

إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائدة في السوق، أي $(e > i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار. أما إذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e) ، أي $(e < i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يتوقف عن الاستثمار.

➤ **منحنى الطلب الاستثماري:** حسب التحليل الكينزي فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال

فترة معينة، تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأسمال الموظف لعدة أسباب منها:

- إن المردود المرتقب من هذا الرأسمال يتناقص حينما يزداد عرض رأس المال.
- إن زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض يؤدي إلى

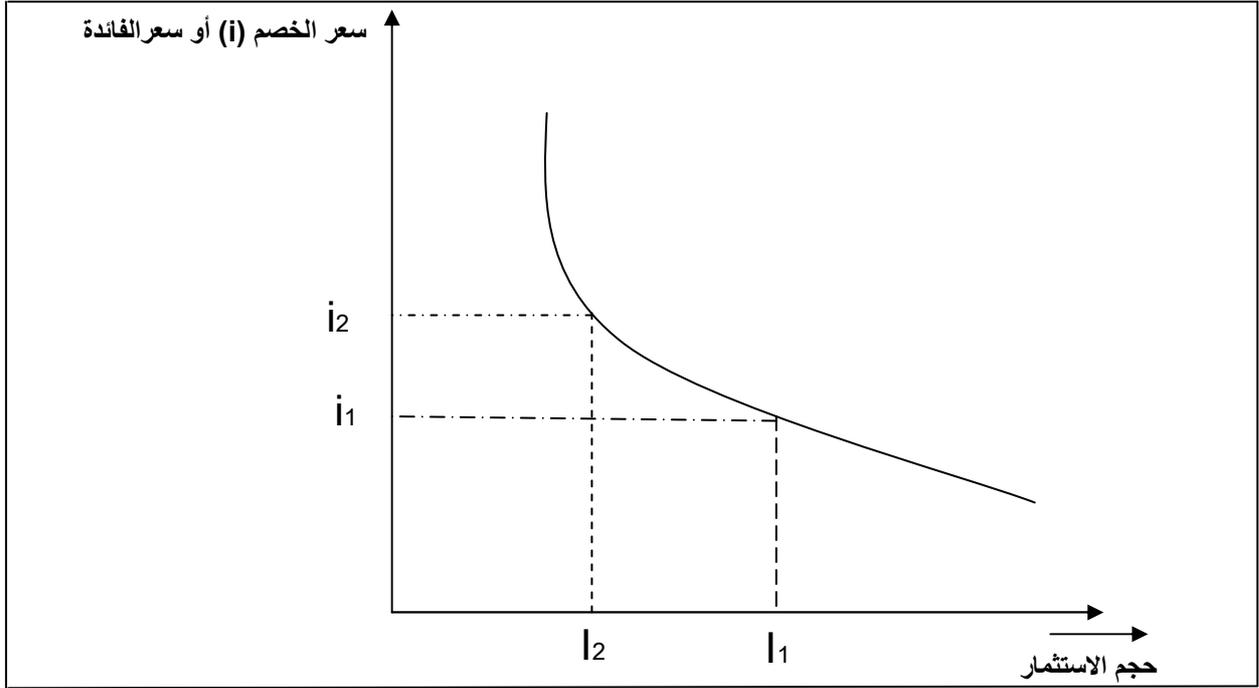
انخفاض سعر المنتجات، ونقل بالتالي المردودية المتوقعة لهذا الأصول.¹

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 12-19.

• إن زيادة الأصول الرأسمالية، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة، أو زيادة التكاليف، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها أي الارتفاع. وعلى هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي بالكفاية الحدية لرأس المال إلى الإخفاض.

حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 1-2 يمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار. ومن هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع. إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع والعكس صحيح.

ت. الدخل وعلاقته بمضاعف الاستثمار:

كما أوضحنا سابقا أن هناك علاقة تربط الدخل بالإستثمار، وأن الدخل يؤثر في الاستثمار ويتأثر به، "مضاعف الإستثمار" يعني كيف يؤثر الإستثمار على الدخل أما تأثير الدخل على الإستثمار تسمى "بمعدل الإستثمار".

ويقصد بمضاعف الإستثمار، ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتب عن كل زيادة في الإستثمار، ويرمز بالرمز (ع) إلى مضاعفة الاستثمار.¹

$$ع = \frac{\Delta d}{\Delta I} \text{ حيث أن :}$$

Δd : مقدار التغير في الدخل

ΔI : مقدار التغير في الاستثمار

¹ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 12-19.

$$\leftarrow \Delta = \text{ع} \times \Delta \text{ث} \dots \dots \dots (1)$$

ونعلم أن الدخل = الاستهلاك + الاسثمار .

$$\text{أي: د} = \text{س} + \text{ث}$$

$$\text{وأن: } \Delta = \Delta \text{س} + \Delta \text{ث} \dots \dots \dots (2)$$

لأن الدخل الزائد ينفق في شراء مواد الإستهلاك (Δس) وفي شراء مواد الاسثمار (Δث).

ومن المعادلة (2) نجد : Δ = Δس - Δث ، وبقسمة طرفي هذه المعادلة على Δد نجد :

$$\frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{د}} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} - 1 \Leftrightarrow \frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{د}} = \frac{\Delta \text{س} - \Delta \text{د}}{\Delta \text{د}}$$

وبقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{د}} = \frac{1}{\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} - 1} \Leftrightarrow \frac{1}{\frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{د}}} = \frac{1}{\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} - 1}$$

ونعلم سابقا أن ع (مضاعف الإستهثمار) = $\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}}$

$$\text{إذن: ع} = \frac{1}{\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} - 1}$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (م) = $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$

$$\dots \dots \dots (3) \text{ع} = \frac{1}{\text{م} - 1} \text{ (الميل الحدي للاستهلاك)}$$

ونستنتج من المعادلة (3) أنه ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفع مضاعف الاسثمار (ع) والعكس صحيح.

وتجدر الملاحظة في هذا الشأن أن الميل الحدي للاستهلاك = -1 الميل الحدي للاستهلاك. ويكون مضاعف الاسثمار في هذه الحالة كما يلي:¹

¹ عبد القادر بابا، سياسة الإستهثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 12-19.

المطلب الثاني: الاستثمار المحلي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تساعد على تطور المؤسسات وأيضاً تطور الاقتصاد في بلد ما بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إن الاستثمار المحلي هو استخدام رؤوس الاموال المحلية واستثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة نظراً لأهميته البالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع وهي تبرز النقاط التالية:¹

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية وذلك لان الاستثمار يمثل نوع من الاضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم درجة المنفعة التي تتجم عن الموارد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال ادخال التكنولوجيات الحديثة ومتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر و التخلف و مكافحة البطالة من خلال استخدام الايادي العاملة.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بفي دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بإقامة بناء وشق طريق او بناء جسر....
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وفي استخدام الموارد المحلية كموارد خام وموارد طبيعية.
- مساهمة الإستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفقاً مقتضيات المصلحة العامة.
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة و مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين.

وخلال زيارتنا لأكبر استثمار محلي بالجزائر مركب الغزالة الذهبية تحصلنا على المعلومات التالية:

مركب الغزالة الذهبية هو منتجع يقع بمدخل مدينة وادي سوف الجزائرية، مؤسسها هو الملياردير الجزائري جيلالي مهري رحمه الله، حيث استغرق لإنجازه حوالي 40 سنة، وخصص له غلاف مالي قارب 100 مليار سنتيم، يتربع على مساحة 280 هكتارا مزينة بأكثر من 30 ألف نخلة، يحتوي على 12 فيلا، و 100 غرفة على شكل بنغالو، ويتضمن أيضا 52 خيمة كغرف نوم، كل هذا بطابع عربي ومغربي وسوفي بالدرجة الأولى، كما يوجد به 5 مطاعم فاخرة ومسبحان كبيران، وقاعة رياضة وقاعات الإستقبال، وقاعات متعددة الخدمات لإقامة مؤتمرات بسعة 500 مقعد، وأيضا خيمة كبيرة لتنظيم المؤتمرات تتسع لأكثر من 150 مقعد. كما يضم

¹ مساني ابراهيم، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط(2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة تبسة، 2015-

فندق يتكون من 120 غرفة لفائدة الزبائن الإقتصاديين وعابري السبيل...، ويعتبر الغزالة الذهبية الوحيد من نوعه في الجزائر القادر على استقبال جميع الزبائن فهو بذلك ليس فقط أكبر منتج بالجزائر بل أكبر منتج في إفريقيا.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية

يقصد بالاستثمار الأجنبي قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواءا كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي لغاية تحقيق أهداف تساعد على التنمية الاقتصادية حيث يوجد أهداف خاصة بالمستثمر وأخرى خاصة بالبلد المضيف.¹

- أهداف المستثمر:
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل إستخدامها في صناعتها.
- الإستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمرين من أجل جذب المزيد من الإستثمارات.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في البلد.
- الإستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن أجرة اليد العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على الموارد الخام والنقل وبالتالي عامل مشجع للمستثمرين.
- تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث الجودة، الانتاج، انخفاض الأسعار وأنواع الخدمة بسبب تملكها للتكنولوجيا ووفرة رأسمال.
- تستفيد الشركات الأجنبية من استثمارات في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذا أنه كلما انتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

1. أهداف البلد المضيف للإستثمار

- الإستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديثة التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار بالدول النامية تحديدا للتخفيف من البطالة من خلال تشغيل العاملين بالمشروعات المراد إنشائها.
- بالإستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها للخارج.

¹د.حاتم فارس الطعان، الإستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص8-11.

- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي.
 - تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
 - محاولة الدول المضيفة دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي.
 - سعي البلد المضيف للتقدم الصناعي والرقى بالمجتمع.
- وكمثال حول إستثمار أجنبي في الجزائر نجد مصنع بيجو وهي علامة تجارية كبرى لشركة سيارات فرنسية، حيث كانت ستقوم شركة بيجو سيتروين للإنتاج بالجزائر بصناعة سيارات من علامة بيجو في الجزائر من 2018 باستثمار يبلغ 100 مليون يورو، حيث أوضح كيماز على هامش التوقيع على بروتوكول اتفاق حول إنشاء شركة بيجو للإنتاج بوهراي سيصنع أول سيارة في 2018 وستبلغ طاقته الإجمالية 75.000 وحدة سنويا في نهاية المطاف، وينص النص أيضا على إنشاء أكاديمية PSA في الجزائر من شأنها تمكين اليد العاملة الجزائرية من تطوير الكفاءات في مجال تركيب السيارات وصناعتها لفائدة شركة بيجو سيتروين للإنتاج بالجزائر، ويهدف المشروع إلى تطوير فرع كامل للسيارات في الجزائر، ويقال أن هذه الشركة ستقيم شراكات أخرى مع متعاملين جزائريين لإنشاء نسيج صناعي، واعتبر كيماز أن السوق الجزائرية مهمة للغاية بالنسبة لمجمع PSA مشيرا إلى أن هذا المصنع سيمكن من استحداث 1000 منصب شغل مباشر والاف مناصب الشغل الأخرى غير المباشر.

المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية في الجزائر

انتهجت الجزائر عدة تدابير لمحاولة تنظيم الاستثمار في الجزائر بعد الاستقلال.

المطلب الاول: السياسة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه (1963-1988).

هي السياسة التي تتيح للدولة السيطرة على مختلف الموارد الاقتصادية والتحكم في مختلف اليات السوق والأسعار، حيث تميزت هذه الفترة بندرة رأس المال البشري والمادي وهذا خير دليل على فشل القانون الذي أصدرته الحكومة الجزائرية أول قانون حول الاستثمار في 23 جويلية 1963،¹ ويهدف هذا القانون الى جذب الاستثمار الأجنبي، حسب المادة 03 تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، لكن نجد المادة 23 من نفس القانون تشير إلى وجود إدراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة (اقتصاد إشتراكى) لكن الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار خاصة مع بداية حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون.² لذلك كانت السياسة الاقتصادية

¹ القانون رقم 63-277، الجريدة الرسمية، عدد 53 الصادرة في 2 أوت 1963.

² تاجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص111.

الإشترائية تقوم على التخطيط المركزي لبرامج التنمية، إرثت السياسة الاستثمارية في فترة الإقتصاد الموجه على تطوير قطاع المحروقات، وإعطائه النسبة الأكبر من مجمل الاستثمارات خلال مرحلة بناء قطاع عمومي في الفترة ما بين 1962-1966 من السياسة الاستثمارية في الجزائر،¹ ونجد بصفة عامة أن سياسة التنمية تميزت خلال المرحلة (1967-1979) بالتركيز على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع في البلاد خصوصا وهذا جاء بعدما تبنت الجزائر قانونا جديدا للإستثمارات، يحدد رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة، ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمار المبادئ التالية:

1. الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية، يرجع الى الدولة والهيئات التابعة لها بمعنى هناك إحتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية، ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي: أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية، وفي هذا الصدد، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة، لابد عليه أن يحصل على إعتقاد مسبق من قبل السلطات الادارية.

2. منح امتيازات وضمانات الاستثمار:

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الخاص سواء أجنبي أو محلي، وهذه الإمتيازات تتمثل في منح الإعتمادات وهناك ثلاث إعتمادات محددة في هذا القانون هي:

- الإعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الإعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للإستثمار وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.

• الإعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد فانه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية، والضمان على التأميم.²

وهو ما يعني ان النتائج كانت أفضل من القانون السابق، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف ولا يستجيب للحاجات الفعلية للإقتصاد من أجل رفع معدلات النمو وتقليص حجم البطالة الجد مرتفعة في تلك الفترة.

لذلك يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقيدا للاستثمار الخاص الوطني وخاصة الأجنبي، ويندرج هذا القانون ضمن التوجه الإشتراكي للجزائر في تلك الفترة، كما أنه يتيح إمكانية اللجوء إلى التأميم في حال تطلبت المصلحة العليا ذلك.¹

¹ لعمودي محمد الطاهر، الإستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مرجع سابق، ص 58-60.

² اعمريري خالد، أثر الإستثمار الخاص على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 29-31.

¹ L. ABDELADIM, Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du maghreb (Maroc-Algérie-Tunisie)

Etat juridique, Les éditions internationales, Alger 1989, P.69

1. مرحلة تنظيم الاقتصاد الوطني (1967-1979):²

عرفت الجزائر في هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني، إضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979)، حيث ركزت هذه المرحلة على إعطاء قطاع المحروقات الجانب الأكبر من حجم الانفاق الاستثماري والذي قدرت 274 مليار دج، حيث حظي قطاع المحروقات بحصة كبيرة والذي اعتبر كمصدر ممول لعملية التنمية، وتبعا لسياسة اختيار القطاع أو نشاط يتوفر طبيعيا على مزايا أكبر لقيادة التنمية، ولأن التوسع فيه يسمح بتوسيع طاقات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

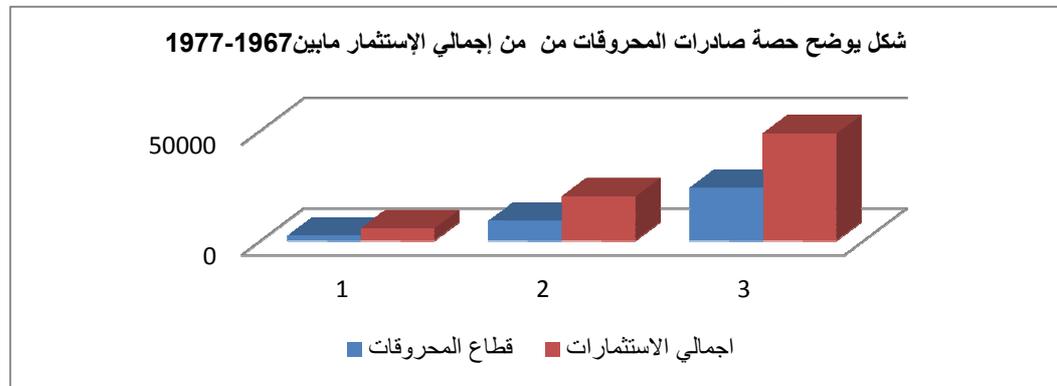
جدول 2-1 حصة قطاع المحروقات من الاستثمارات الإجمالية ما بين 1969-1977 بالمليون دج

1977-1974	1973-1970	1969-1967	
48700	20100	5615	اجمالي الاستثمارات
23970	9052	2307	قطاع المحروقات

المصدر: هني احمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 53.

ومن خلال الرسم البياني.

شكل 2-2 يوضح حصة صادرات المحروقات من إجمالي الاستثمار ما بين 1967-1977.



نلاحظ أن نسبة المحروقات تقارب 50% من إجمالي الاستثمارات، وذلك من خلال فترة الاقتصاد الموجه، ومن خلال هذا يتم استخلاص أهم الأهداف المسيطرة خلال تلك الفترة كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والاتجاه نحو زيادة الدخل الوطني نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات.

²تحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار- مرجع سابق، ص 38-39.

- التركيز على الاستثمارات في القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الثقيلة والمحروقات حيث أن نصيب قطاع الصناعة كان بنسبة 62%، 43%، 52%، من إجمالي الاستثمارات خارج قطاع المحروقات خلال فترة المخططات السابقة على التوالي.

II. الانجازات الاستثمارية للفترة ما بين 1967-1979:

وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دج ما بين (1967-1974) وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب وإقامة 800 مشروع استثماري، وتم انشاء خمسة شركات مختلطة بين (1967-1969) وسبعة شركات ما بين (1970-1973) و 8 شركات مختلطة ما بين (1974-1977)¹. يوضح الجدول نسبة الإنجازات الاستثمارية المحققة ما بين (1967-1979) لمختلف القطاعات الاقتصادية:

جدول 2-2 نسبة نمو وتوزيع الاستثمارات ما بين 1967-1979

1979-1978	1977-1974	1973-1970	1969-1967	
16	7.3	12	20.7	الزراعة
53.2	61.1	57.3	53.4	الصناعة
30.8	31.6	30.7	25.9	باقي القطاعات
100	100	100	100	المجموع

يعتبر المخطط الثلاثي (1967-1969) أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر، حيث أن هذا المخطط هو مخطط قصير الأجل، كما إهتم هذا المخطط بالاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة، حيث بلغ حجم الاستثمارات 9.2 مليار دج.

كما يعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) مقارنة مع المخطط الثلاثي (1967-1969)

مخطط متوسط الأجل، حيث ركز هذا المخطط على هدفين أساسيين هما:

✓ تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي.

✓ جعل التصنيع في المرتبة الأولى من بين عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هاذين الهدفين إهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والإجتماعية، وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول الى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 112.

إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية لتقوية الصناعات الثقيلة التي انتهجتها الجزائر، والتي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها. حيث بلغت حصة قطاع الصناعة في هذه الاستثمارات أكثر من 57%، بينما حصة الزراعة أقل من 12%.

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فيعد ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الآفاق طويلة المدى وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار، وهو يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول. ومن أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني ما يلي:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكى عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.
- وضع نظام للأسعار، وجدول وطني للأجور.

بالإضافة إلى ماسبق، نجد أن هذا المخطط سعى إلى تحقيق اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن تم تحقيق التوازن الجهوي.

أما فيما يخص المرحلة (1978-1979) فتعتبر بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم من خلالها إتمام ماتبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني المقدر ب190.07مليار دينار.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة التنموية.
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار، والنتيجة عن الأزمة الدولية.¹

وقد ساهم الاستثمار الأجنبي في 32 مؤسسة مشتركة برأسمال إجمالي بلغ سنة 1978 مبلغ 160 مليون دينار من بين 400 مليون دينار تمثل الرأسمال الإجمالي للمستثمر.

لقد قامت الجزائر بإنجاز العديد من الاستثمارات العمومية خلال الفترة(1967-1978) بلغت حوالي 300 مليار دج(اسعار سنة 1978) أي بمعدل إنجاز لبرامج الاستثمار وصل الى 12.5 %، مع وجود بعض

¹نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الإستثمار في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق، ص39-42.

السنوات القياسية مثل سنوات (1976-1978) إذ بلغت معدلات الاستثمار العمومي حوالي 50 % من الناتج الداخلي الخام، مما جعل الجزائر تعد من بين الدول ذات المعدلات العالية للاستثمار في العالم. ومن العوامل المساعدة لإنجاز هذا البرنامج الواسع للاستثمارات توفر الموارد المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية وإصدار العملة واللجوء السهل للاقتراض الخارجي، ومن نتائج استراتيجية التصنيع المنتهجة نجد مايلي:

- دعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل وتطوير وتحسين مستوى الخدمات الإجتماعية في ميدان الصحة والتعليم وإقامة وتطوير الهياكل القاعدية (الطرق، الجسور...) ولكن إلى جانب هذه الإنجازات، فقد تميزت هذه الاستثمارات بارتفاع تكاليف إنجازها وتأخرها، وتمركزها جغرافيا في المدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة النزوح الريفي وإهمال الانتاج الزراعي. لقد أكد التقييم الذي أجرته السلطات العمومية سنة 1979 بأن الآثار الإيجابية التي كانت منتظرة من الشركات المختلطة فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا لم تتحقق، فالشركاء الأجانب يهتمون بالإطارات الوطنية وهو ما دفع الدولة إلى شراء حصص الشركات الأجنبية منذ سنة 1980¹.

¹ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 113.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

أ. الفترة (1980-1990):

تميزت هذه الفترة بسيطرة الاستثمار العمومي، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المبرمجة :

جدول 2-3 برامج الاستثمار ما بين 1980-1989.

نسبة مئوية	1989-1985	نسبة مئوية	1984-1980	
	37000		23200	الفلحة والغابات
	41000		23000	الري
	1000		900	الصيد
14.36	79000	12.20	47100	مجموع القطاع الفلاحي(1)
	39800		63200	المحروقات
	28300		14500	الكهرباء
	18000		14000	الحديد والصلب
	3000		2500	المناجم
	11100		3000	الببتروكيميا
	26600		17000	الصناعة الميكانيكية والالكترونية
	47400		40700	صناعات اخرى
31.67	174200	40.10	154900	المجموع الخاص بالقطاع الصناعي(2)
	19000		20000	خدمات عامة
	19000		12500	وسائل النقل
	76000		60000	السكن
	45000		42200	التعليم
	8000		7000	الصحة
	20450		9000	هياكل اخرى
	44000		9600	تجهيزات جماعية
	15850		13000	التخزين والتوزيع
	8000		6000	البريد والاتصالات
	45500		5000	هياكل قاعدية اقتصادية
53.97	296800	47.70	184300	مجموع قطاع الخدمات(3)
100	550000	100	386300	المجموع العام(1+2+3)

Source :MPAI ,**Execution des plans quadriniaux 1980-1989** , cité in :MEZZACHE A , <<L'Algerie : le viol des hydrocarbures>> , P 116, in : BELLON, GOUIA R, **(Coordinateurs)** ,**Investissements directs étrangers et de développement industriel mediterrannéen**, Ed. Economica, paris , 1998, p.116.

لقد تم إصدار القانون 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 المرتبط بالاستثمار الوطني الخاص وتم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، وركز هذا القانون على كيفية تأسيس شركات مختلفة، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي، ويشترط القانون 82-11 الصادر في 28 أوت 1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من رأسمال الشركة، لقد تم بموجبه اقضاء الرأسمال الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب، فكانت النتائج المحققة جد محدودة إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط فيما بين سنتي 1982 و1986. إن هذا القانون الذي أراد توحيد شكل المؤسسات المشتركة ظل يعتبر من وجهة المستثمرين الأجانب مقيدا، ولم ينتج عنه تزايد الاستثمار الأجنبي.

تم تعديل القانون السابق 82-11 في 19 أوت 1986 من أجل الإستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، فقد أكد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي، إذ لم يتم تسجيل إلا 10 شركات خلال 10 سنوات، ويعود السبب الرئيسي في عدم رغبة الأجانب الاستثمار في الجزائر إلى طبيعة الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبطء (البيروقراطية). القانون رقم 88-11 الصادر في 27 جويلية 1988 حدد القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص وهي:

✓ الصناعة (سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة)

✓ الخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية)

✓ البناء والاشغال العمومية.

ويعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف وتأكيد من السلطات العمومية بأهمية الدور الإقتصادي للقطاع الخاص. وفي 1989 تم إصدار قانون يسمح يرفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65% لكن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة (عدم الاستقرار السياسي وتدهور الاوضاع) لم تكن لتسمح بقدم الاستثمار الاجنبي¹.

II. من 1990 إلى غاية سنة 1993:

لقد باشرت الجزائر منذ سنة 1990 إصلاحات على جميع الجوانب خاصة بعد إنهاء أسعار المحروقات منذ سنة 1986 وتزايد حجم المديونية الخارجية.

شهد برنامج الإصلاحات الذي أقره البرلمان لحكومة بلعيد عبد السلام، عدة مبادرات إصلاحية، فقط أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة، تجسدت من خلال القانون رقم 90-10 القانون المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الاموال.

¹ ناجي بن حسين، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 113-115.

حدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الاموال مع الخارج، حيث أصبحت طبيعة هذه العلاقة تتميز بخاصيتين:¹

1. فيما يتعلق بالجانب المادي، تم الترخيص بفتح مكاتب فروع لتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى فتح المجال للمساهمات الأجنبية في المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.
2. أما في المجال الاستثماري فقد تم الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع إقتصادية، وهذا ما أكدت عليه المواد من 181 الى 188 من ذات القانون، وذلك من أجل:
 - إشراك رأس المال الأجنبي في تمويل التنمية.
 - إنشاء وترقية مناصب الشغل.
 - تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
 - ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية.
 - فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.²

كما جاء أيضا ليلغي التمييز بين القطاع العام والخاص، وأصبح منح رخصة الإستثمار من صلاحيات مجلس النقد والقرض، حيث يقوم المجلس بمراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القوانين ويقدم معه شهادة مطابقة تسمح للمستثمر بالانطلاق في الاستثمار لذلك رأى بعض المستثمرين أن فرض إلزامية الحصول على شهادة المطابقة قبل البدء في الاستثمار تعتبر في حد ذاتها مسألة تحد من حرية الاستثمار، ومنه فهذا القانون حتى وإن كان يعتبر توجها جديدا نحو تحرير المبادرة الخاصة، فإنه يبقى غير كافي بالنسبة للمستثمر الأجنبي ولا يمنح له الضمانات الكافية للاستثمار.

يرى بعض خبراء القانون أن القوانين التي أصدرتها الجزائر لتشجيع الاستثمار وتحرير الاقتصاد حملت العديد من التناقضات في مضمونها، وأن الظرف الاقتصادي للجزائر منذ منتصف الثمانينات (1986-1991) لم يكن مشجعا في ظل ارتفاع حجم المديونية الخارجية واللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي).

لقد جاءت كل القوانين الاقتصادية الجديدة في إطار التوجه نحو إقتصاد السوق خاصة مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. ومن أهم ما طرحه هذا الاتفاق هو الحد من التدخل المباشر للدولة في الإنتاج وفسح المجال للقطاع الخاص، ويتحقق ذلك من خلال تخلي الدولة عن تقنين العلاقات الاقتصادية، وتقليص رقابة الدولة في وضعها لقواعد يمكن اعتبارها معيقة للمبادرة الخاصة.

¹ تاجي بن حسين، دراسة تحليلية دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 116.

² مساني ابراهيم، عزوزة محمد، واقع الإستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2000-2015)، مرجع سابق، ص 23.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، والذي يعد إطاراً منظماً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يوفر لها شروط جذب أكثر ملائمة بالمقارنة مع القوانين السابقة، لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرّة ونظام العقود، ويتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير وغيره من المناطق وبصفة عامة يمكن تلخيص ما جاء في هذا المرسوم في الإجراءات التالية:

- إلغاء القيود التي ميزت القوانين 1982، 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
- حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر، والواجب على المستثمرين مراعاتها والمتمثلة في ضرورة التصريح بالاستثمارات لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) وبضرورة الحصول على الموافقة المتعلقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوماً إلى جانب هذا باقي الامتيازات في الضرائب والجمارك والتحويل.

يجب الإشارة هنا إلى أن إصدار هذا المرسوم كان متزامناً مع إبرام الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية، منها معاهدة متعلقة بالاستثمارات في مجال اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى إبرام معاهدات ثنائية مع عدد من الدول، وانضمامها إلى اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وكذا موافقتها على الاتفاقية المتضمنة أحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.¹

III. قانون الاستثمار لسنة 1993 وتعديله سنة 2001:

صدر قانون ترقية الاستثمارات عن طريق المرسوم التشريعي رقم 93-12،² وقد جاء هذا القانون كتتويج لعمل تحضيرى دام أكثر من سنتين، لأن المراسيم التمهيديّة لهذا القانون كانت قد وضعت منذ عام 1991،³ إن أهم ما جاء به قانون الاستثمار هو عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب (المقيمين وغير المقيمين)، وقد فسح المجال للاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك القطاعات التي تعتبر استراتيجية واستحدث قانون 1993 نظاماً جديداً للاستثمار يقوم على وجود عدة مؤسسات، من أهمها وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994 (أي بعد حوالي سنة من صدور قانون الاستثمار) الذي حدد صلاحياتها ومهامها، وبتاريخ 2 أوت 1995 صدر القرار الذي يحدد النظام الداخلي للوكالة، وتم الانتظار إلى غاية 17 ديسمبر 1996 لمعرفة أعضاء الشباك

¹ صفيح صادق، الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص178-180.

² قانون صادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 64/أكتوبر 1993

³ م.بودهان، الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الحراش، 2000، ص129.

الوحيد للوكالة.¹ فعلى الرغم من أهمية هذا الهيكل تم الانتظار مدة ثلاث سنوات لتعيين ممثلي مختلف الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار.

لذلك يمكن القول أن مسار استكمال قوانين تحرير الاستثمار عرفت تأخر كبير في هذه المرحلة بالرغم من أهمية هذا القانون، لكن هناك العديد من النقائص التي سجلت عليه وتطلب تعديله في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، هذا القانون الذي وضع تعريفا محددا للاستثمار، والمتمثل في العمليات التالية:²

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرة الإنتاج أو إعادة التأهيل والهيكلية.
 - المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
 - إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.
- بالإضافة إلى هذه العناصر فقد تم الإشارة إلى العمليات الخاصة بكيفيات الحصول على رخص الامتياز من براءات الاختراع وطرق استعمال العلامة التجارية.

ويعني الاستثمار أيضا كل الأصول التي تشمل بصفة خاصة وبدون حصر على:³

- الأموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق أخرى للملكية كرهون الحيازة العقارية والامتيازات ورهون أخرى.
- الأسهم والسندات والحصص وكل شكل من الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات، والعائدات المحجوزة لغرض إعادة الاستثمار.
- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعناصر المادية المتعلقة بأصول تجارية مثل (العلامة التجارية، الانجازات، البراءات، الشهرة) والمستخدم في المشروع الاستثماري المرخص به.
- حقوق الامتيازات الممنوحة بموجب قانون أو عقد، تشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية والزراعة أو تطويرها أو استخراجها أو استغلالها.

1. المزايا والحوافز في إطار نظام الاستثمار الجديد:

تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجزائري حدد نظامين يمكن خضوع المستثمر لهما، أولها نظام عام يشمل كافة المستثمرين ويستفيدون من جميع المزايا المذكورة سابقا ونظام استثنائي يشمل الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، (كقطاعات الموارد المائية والري والسكن والهيكل القاعدية من إنشاء الطرق والموانئ والمطارات، وعندما تستعمل هذه الاستثمارات تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية والاقتصاد في الطاقة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة).

¹الجريدة الرسمية، عدد8، الصادرة بتاريخ 5 فيفري 1997، صفحة 16.

²المادة2 من الأمر 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، العدد 47 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 22 أوت 2001، ص5.

³الجريدة الرسمية العدد: 10، سنة 2003، ص16-17.

فالمبدأ العام لنظام الاستثمار في الجزائر ينص على أنه كلما كان حجم المزايا التي يستفيد منها هذا الاستثمار أكبر.

2. مزايا النظام العام للاستثمار:

تستفيد الاستثمارات بالإضافة للحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من مزايا إضافية تتمثل على الخصوص فيما يلي: (المادة 9 من القانون السابق)

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشر في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيها يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

3. مزايا النظام الاستثنائي:

تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام من المزايا السابق ذكرها بالإضافة للحوافز التالية:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 بالمئة فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، علما بأن هذه النسبة كانت محددة ب(5 بالمئة حسب قانون 1993).
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- وبعد التأكد من انطلاق المشروع الاستثماري في الاستغلال يستفيد من الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفاعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الاجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجغرافي، ومن الرسم على النشاط المهني. والإعفاء لمدة 10 سنوات أيضا من دفع الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- لقد زاد قانون الاستثمار لسنة 2001 من مدة الاعفاءات المقدمة للمستثمر (المادة 11) حيث حددها ب10 سنوات بينما نجدها في المادة 22 من قانون 1993 محددة ما بين 5 و 10 سنوات، بينما تم إلغاء امتيازات أخرى كانت مدرجة في قانون 1993 كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمة أرباب العمل في اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعملاء الأجراء طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتמיד، كما لم يذكر القانون الجديد البند الخاص بقيام الدولة بمنح شروط امتيازية، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أرض تابعة للأملك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة وقد تسبب هذا البند في قيام بعض المستثمرين بتحويل هذه الأراضي عن الهدف الأساسي الذي تحصلوا بموجبه على العقار وقاموا ببيعها بأسعار مضاعفة ما زاد من مشكلة العقار بالاستثمار.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الأولي للاستثمار لسنة 1993 كان ينص على الاستثمار في المناطق الحرة.¹ كان يقدم بعض الامتيازات التي لم يتم ذكرها بموجب القانون الجديد للاستثمار والمتمثلة خصوصا في المزايا التالية:

- تطبيق نسبة ضريبية منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء. إذ بعد انتهاء فترة السماح يفقد الاستثمار كل المزايا التفضيلية ويعامل نفس معاملة الشركات القائمة.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب:7 بالمئة برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات الاجتماعية، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- تخفيض 50 بالمئة من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في المناطق الخاصة بعد انتهاء فترة النشاط المحددة في الاتفاق المبرم بين الوكالة والمستثمر.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط.
- إمكانية استفادة الاستثمارات من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها.

4. مزايا خاصة:

تستفيد الاستثمارات الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-322، بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية، ويحدد شروط منح الإمتياز بأن الأراضي يجب أن تكون في مناطق خاصة (مناطق مطلوب ترقيتها، مناطق توسع اقتصادي)² ويمنح الامتياز لمدة تتراوح بين 20 و 40 سنة محسوبة تبعا لأهمية الاستثمار وقابلة للتجديد ويمكن منح هذه الأراضي بالدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعه.

يحق لصاحب المشروع الاستفادة من تجديد الإمتياز بعد انقضائه أو التنازل بمقابل مالي بمجرد إنهاء المشروع بعد المعاينة. لقد حدد القانون مزايا خاصة لولايات الجنوب (إليزي، أدرار، تمنغاست، تندوف)، وتم إضافة حلقة ثانية من الولايات الجنوبية (بشار، البيض، غرداية، ورقلة، النعام، الاغواط، الواد، بسكرة، الجلفة.)، تستفيد الولايات الأولى من صيغة التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية (خاصة في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية)³ وتخفيض أسعار الفائدة البنكية، التكفل بالأعباء الاجتماعية لأرباب العمل الأجراء. وتستفيد الاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية الأخرى من تكفل الدولة ب50% من تكاليف تهيئة المناطق الصناعية وتخفيض 50% من سعر الأراضي وتخفيض الفائدة على القروض ومزايا أخرى.⁴

¹ المواد من 25-34 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، العدد 64 من الجريدة الرسمية، 24 ربيع الثاني 1424هـ جري.

² المرسوم رقم 321/94 الصادر في 17 أكتوبر 1994.

³ المرسوم رقم 322/94 الصادر في 17 أكتوبر 1994.

⁴ KPMG, Audit, Investir en Algérie, 1998, PP.67/70.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال عدة تعديلات على قانون الاستثمار (الامر 01-03) وذلك بموجب الامر (06-08) الذي قدم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل.

▪ مقارنة قانون الاستثمار لسنة 2001 بقانون 1993:

من أجل الإحاطة الأكبر بقانون الاستثمار الجزائري نقوم بمقارنة مضمون المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 المتعلق بالاستثمار مع قانون الاستثمار الصادر سنة 2001.

جدول 2-4 مقارنة بين قانون الاستثمار لسنة 1993 وقانون 2001

وجه المقارنة	المرسوم التشريعي لترقية الاستثمار 1993	الأمر (01-03) الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
التسمية	قانون ترقية الاستثمار	قانون تطوير الاستثمار
مجال التطبيق	الاستثمار الخاص للقطاعات غير مخصصة للدولة أو الشخصيات المعنوية العمومية	غير مقيد
تعريف الاستثمار	تعريف غير دقيق يشمل الأنشطة الخاصة بخلق وتجديد وإعادة الهيكلة	تعريف دقيق يشير للاستثمارات المنجزة في إطار التنازل أو استعمال الرخصة أو الخوصصة في ظل احترام البيئة
حرية الاستثمار	تستثني النشاطات التي يحكمها تنظيم خاص	نفس الشيء
هيئات الاستثمار	-وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI -الشباك الوحيد المركزي بالجزائر العاصمة	-وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات. -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -الشباك الوحيد اللامركزي.
اجراءات الاستثمار	-التصريح(إنجاز الاستثمار) -الاعتماد الجبائي (منح الامتيازات)	نفس الشيء دون تغيير
التصريح و طلب الاستفادة من الامتيازات	-تقدم وكالة ترقية و متابعة الاستثمار إجابتها في مدة لا تتجاوز 60يوما	تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اجابتها في أجل لا يتجاوز 30يوما
الطعن	-إمكانية تقديم طعن إداري	إمكانية تقديم طعن إداري وقضائي
نظام الحوافز	-النظام العام(التصريح) -الانظمة الخاصة. المناطق الخاصة -الاستثمار في المناطق الحرة	-النظام العام(انجاز كافة الاستثمارات) -النظام الاستثنائي غير التقاعدي -النظام الاستثنائي التقاعدي يخضع للتفاوض بين المستثمر و الوكالة ويتعلق بالاستثمارات ذات المنفعة الخاصة للاقتصاد
النظام العام (اللاجال)	لا يمكن أن تتجاوز مدة المزايا الممنوحة ثلاثة	عدم تحديد أجل المزايا الممنوحة

	سنوات	
الإعفاء	الإعفاء	حقوق التحويل
معدل 2%	معدل 5%	الرسم الثابت على التسجيل
الإعفاء لمدة 10 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	الإعفاء من الرسم العقاري
حسب النظام الاستثنائي يستمر الإعفاء لمدة 10 سنوات من دفع الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي والدفع الجغرافي والرسم على النشاط	الإعفاء سنتين الى 5 سنوات بعد هذه الفترة يتم تطبيق المعدل المخفض على الأرباح المعاد استثمارها والتي تندرج ضمن النظام الخاص	الضريبة على أرباح الشركات
تخضع للقانون العام	الإعفاء سنتين الى 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجغرافي ومن الرسم على النشاط الصناعي و التجاري الموجه للتصدير . حسب النظام الخاص يتم التخفيض ب50% بعد 10 سنوات للمعدل المخفض للأرباح المعاد استثمارها	الضريبة على أرباح الشركات المصدرة
	نعم	التكفل الكلي أو الجزئي بمساهمة أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي للعملاء الأجراء
نعم	نعم	التكفل الجزئي أو الكلي بمصاريف الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار
	نعم	التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية
	نعم	تخفيض أسعار الفائدة على القروض البنكية

Source :CNUCED .examen de la politique de l'investissement en algerie Genève.2004.pp.110.111

يوضح الجدول السابقة مقارنة المرسوم التشريعي لترقية الاستثمار لسنة 1993 و الأمر (01-03) الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار 2001 حيث نلاحظ عدة اختلافات من بينها التسمية فالأول سمية بترقية الاستثمار أما الثاني قسمي بتطوير الاستثمار، وحسب الجدول يمكن القول أن :

من أجل الإحاطة الأكبر بقانون الاستثمار الجزائري نقوم بمقارنة مضمون المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 المتعلق بالاستثمار، والذي يعتبر بمثابة أول قانون يعترف بحرية الاستثمار الخاص الوطني الأجنبي ويقدم العديد من الحوافز لأجل جذب الاستثمار الأجنبي، مع قانون الاستثمار الصادر سنة 2001 الذي أدرج العديد من التعديلات على القانون السابق والذي يعتبر اليوم هو القانون الأساسي الذي يحكم عمليات الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث: *السياسة الاستثمارية في ظل اقتصاد السوق(2000_2014)

يقصد بنظام اقتصاد السوق ذلك النظام الاقتصادي الذي يتم فيه إنتاج و توزيع السلع والخدمات من خلال آليات السوق الحر. في ظل نظام حر للأسعار.بدلا عن قيام الحكومة بذلك في الاقتصاد المخطط. كما يقصد بسياسة اقتصاد السوق. تلك السياسة التي تعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد الوطني ونقله من نظام يعتمد على التخطيط المركزي إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي. لتنمية قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.¹ ولهذا تبنت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية خاصة في الفترة من 2000 إلى الوقت الراهن من خلال مجموعة من البرامج، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ورصدت مبالغ مالية معتبرة هذه البرامج التنموية تمثلت في:²

➤ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

هو برنامج خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، امتد من الفترة 2001 إلى الفترة 2004، يركز على الاستثمار العمومي و عصرية الهياكل الاقتصادية و موجه لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية، أما محاوره الكبرى فتكمن في :

- دعم النشاطات الانتاجية (الفلاحة.الصيد و الموارد الصيدية....الخ)
- التنمية المحلية و البشرية(التنمية المحلية.التشغيل.الحماية الاجتماعية...الخ)
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي (البنية التحتية...الخ)

أما أهم نتائج وانجازات هذا البرنامج فتتلخص في :

- راجع في معدلات البطالة من (29%) الى (24%).
 - إنجاز آلاف من المنشآت القاعدية.
 - نمو مستمر حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) معدل 4.4% في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نسبة(4.9%).
- إن الملاحظة على سياسة الإنعاش الاقتصادي هي أنها سياسة تعتمد على تنشيط وتحفيز الطلب لزيادة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الزيادة الكبيرة والمستمرة في حجم الاستثمارات العمومية وزيادة الاستهلاك النهائي أما فيما يخص زيادة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فهي ناتجة عن الإنعاش الكبير لقطاع الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى قطاع الزراعة، حيث أن سنوات 2003 و 2004 عرفت معدلات نمو

¹ منصور الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق -حالة الجزائر- أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد11، جامعة البليدة، 2012، ص303.

² صوفان العيد، بوركو عبد المالك، تقييم الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، ورقة بحثية، ص54-55.

قياسية بلغت سنة 2003 نسبة 6.9 بالمائة وهي احسن نسبة من بين 9 دول ضمن الشراكة الأرومتوسطية حسب تقرير اللجنة الأوروبية المنشور في بروكسل.

➤ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004 - 2009):

بعد سياسة الإنعاش الاقتصادي أنت سياسة دعم النمو وهي أيضا سياسة تعتمد على تنشيط الطلب لزيادة النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص 8705 مليار دينار أي 114 مليار دولار أمريكي، أما محاوره الكبرى تمثلت في:

- برنامج تحسين مستوى معيشة السكان (السكن، الصحة، التعليم...الخ).
- تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الاشغال العمومية، السدود...الخ).
- دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة...الخ).
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة، الاتصالات...الخ).

يجب التذكير بأن قطاع الأشغال العمومية في إطار البرنامج الخماسي الأول رصد له مبلغ 36 مليار دولار، هذا المبلغ سمح بصيانة وتنمية 67 ألف و 369 كلم من شبكة الطرقات، وبناء 1250 منشأة فنية، وعليه فحالة الشبكة الوطنية للطرقات تعتبر مقبولة إلى درجة متقدمة بلغت 95 بالمائة بالنسبة للطرق الوطنية و75 بالمائة للطرق الولائية و 71 بالمائة بالنسبة للطرق البلدية، كما سمح نفس البرنامج بانجاز طريق حديد بطول 1720 كلم قيد الإنتهاء، كما سمح بتنمية الطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى تعزيز 21 منشأة بحرية، وبناء 11 مناء جديد.

حيث إنجاز هذا البرنامج سمح بإنشاء 3500 شركة جديدة و 150 مكتب دراسات و 561 ألف منصب عمل. بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) ودعم إنجازاته فيما يخص السكن، دعم الأنشطة الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية وكل هذا يدخل في إطار بعث حركية واستمرارية النمو إلا أنه هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذا البرنامج أهمها:

التأخر الكبير في انجاز المشاريع المرصودة لاسيما المشاريع الهيكلية (مترو الجزائر، ترامواي، الطريق السيار، السدود...)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دولار، ورغم ذلك لوحظ تحسن في معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات (أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 9.3% وبمتوسط عام 5% وهو نمو مطرد لم يعرف تذبذبا)، وهذا راجع للدور الذي تلعبه المشاريع والاستثمارات العمومية والتي أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.¹

¹صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، تقييم الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014 نفس المرجع،

نشير في الأخير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خارج المحروقات تبقى ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إمكانية لإحداث تغيير كبير على مستوى التشغيل خاصة وأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محدودة حوالي 2.6 % (تراوحت بين 0.8% سنة 2007 و 4.7 % سنة 2009).

➤ برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014):¹

خصص له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار وهذا المبلغ في شقين:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار وخصص هذا البرنامج 40 بالمائة من موارده لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الخماسي.

وعموما يمكن حصر أهدافه في:

- تحسين التنمية البشرية.
 - مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
 - دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
 - التنمية الصناعية.
 - تطوير اقتصاد المعرفة.
- أ. **عصرنة الإدارة:** جاء البرنامج الخماسي (2010-2015) ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطق تشجيع تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين إطار وظروف حياة السكان وأن يوضع في متناول المواطن والمستعملين خدمة عمومية فعالة وناجعة تقوم بها إدارة عمومية عصرية في إمكاناتها ومناهجها ومتجانسة و مثمرة في عملها، ويرتكز على ضرورة اشتراك الجماعات المحلية وجميع الفاعلين المحليين بما في ذلك المجتمع المدني في تسيير أكثر فاعلية كون تحسين الاطار المعيشي للسكان و رفاھيتهم الاجتماعية تمثل الغاية ذاتها للمجهود الاستثنائي لتمويل التنمية، ورصدها لها الهدف مبلغ 1790 مليار دينار.

- ب. **تطوير القطاع المالي:** سطر البرنامج الخماسي أهدافا محددة فيما يتعلق بالقطاع المالي، وذلك كخطوة جوهرية لجلب الاستثمار الأجنبي، في إطار ديناميكية إعادة بناء وطني من خلال تنويع النمو والتخفيف من قيد التبعية لمورد المحروقات، حيث يهدف إلى استكمال المشاريع

¹صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، تقييم الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014 نفس المرجع،

الكبرى التي تمت مباشرتها وإطلاق مشاريع جديدة في مجل التنمية البشرية وتطوير المنشآت القاعدية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع استحداث مناصب الشغل.¹

ت. **الشغل:** ومن بين أهم محاور البرنامج الخماسي القضاء على أزمة البطالة، حيث سطر برنامج لخلق ثلاثة ملايين منصب شغل، وسيكون ذلك في المتناول بفضل الاستثمارات الهامة والمشاريع الكبيرة في مجال الشغل لاسيما فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان إلى جانب دعم وتقوية الهياكل الاقتصادية للبلاد.

ث. **التنمية الاقتصادية:** تم رصد 1566 مليار دينار للتنمية الاقتصادية موزعة على قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعة.

¹ صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، تقييم الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014 نفس المرجع،

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا لهذا الفصل استطعنا أن نجزم بأن الاستثمارات لها مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء كانت محلية أو أجنبية.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار قامت الدولة الجزائرية بتحسين مناخ الاستثمار من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب لما لهذا الأخير من مساهمة في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية، وتحسين الاستثمار الوطني، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتسهيلات التي تدعم وتحفز الاستثمار. ومن جهة أخرى وضعت الحكومة الجزائرية عدة سياسات اقتصادية إصلاحية من شأنها تنظيم وتوجيه الاستثمار والمستثمر من أجل الحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها وهذا كله يبقى في جانب تحسين وتطوير مناخ الاستثمار لتحقيق الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية الوصفية التحليلية

مقدمة الفصل

بعد التطرق إلى الجانب النظري الخاص بالاستثمار وعلاقته بالتنمية سنقوم بعد ذلك بدراسة قياسية تحليلية لعدة متغيرات احصائية من شأنها تحديد العلاقات الدالية بينها أي العلاقة بين الاستثمار والتنمية الإقتصادية ومعرفة العلاقة الكمية باعتبار أن الجزائر انتهجت عدة اصلاحات اقتصادية في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين والإمتيازات التي منحتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولذا قمنا بالإعتماد على برنامج افيوس للاستدلال على العلاقات موضوع الدراسة وبرنامج EXCEL لعرض الرسومات البيانية وأيضاً الاعتماد على الدراسة الوصفية لوصف بعض الجداول الإحصائية لنتوصل في الأخير إلى عرض نتائج القياس بصورة يسهل مقارنتها مع البيانات المتاحة، ويتضمن هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية التحليلية الوصفية لعلاقة الاستثمار بالتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بشكل واضح في دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر، وكان هذا نتيجة الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية التي تمنحها للمستثمرين سواء أجنب أو محليين.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1. نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشائها في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات كانت ترمو إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. فكانت في البداية من 1993-2001 تسمى بوكالة الترقية ودعم و متابعة الاستثمار، وبعد 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار.

2. تعريفها:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في

تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير.

✓ إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.

✓ إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

✓ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.

✓ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.

✓ تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.

✓ إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.

✓ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.

✓ تخفيف ملفات طلب المزايا.

3. مهامها:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

✓ تسجيل الاستثمارات.

✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

✓ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

✓ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار

التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

4. المزايا التي تمنحها الوكالة:

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال المرسوم التشريعي رقم 01-03 مجموع من الحوافز

والامتيازات سنتطرق لها من خلال نظامين هما:

☉ النظام العام: تتوزع بموجبه الامتيازات على الاستثمارات المنجزة في المناطق التي لا تتطلب

تتميتها مساهمة خاصة من الدولة.

أ. في إطار إنجاز المشروع (مدة 03 سنوات):

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.

✓ الإعفاء من حق دفع نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

ب. في إطار استغلال المشروع:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

☉ النظام الاستثنائي: تمنح امتيازات هذا النظام للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب

تتميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد

الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيايات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.

أ. في إطار إنجاز المشروع نجد:

➤ المناطق التي تستدعي التنمية ونجد فيها:

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.

✓ الإعفاء من حق دفع نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

✓ حقوق التسجيل 02 بالآف.

➤ المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية): وتتضمن:

✓ الإعفاء من الحقوق، الرسوم، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل.

✓ الإعفاء من دفع حقوق الملكية على المقتنيات العقارية والإشهارات القانونية.

ب. في إطار استغلال المشروع:

➤ المناطق التي تستدعي التنمية والمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني يكون الإعفاء لمدة 10 سنوات من:

✓ الضريبة على أرباح الشركات.

✓ الرسم على النشاط المهني.

5. تدابير لدعم الإستثمار:

1. تدابير لدعم الشركات:

➤ تخفيف الأعباء الإجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:

✓ الإعفاء من الإشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشترع في عمليات تكوين أو رفع مستوى

عمالها، علما بأن الإشتراك الإجمالي في الضمان الإجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر.

- ✓ التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للإشتراك في الضمان الإجتماعي، لفائدة كل هيئة مستخدمة توظف تسعة (09) عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي، حيث تستفيد من هذا التخفيض لمدة سنة.
- ✓ تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة و المعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الإجتماعي التي حددت بنسبة 7% من الراتب الخام.
- ✓ منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة.
- ✓ -تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الإشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل.
- ✓ تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بما فيهم طالبي الشغل لأول مرة، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، التي تتم في قطاعات السياحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، الفلاحة، في ورشات البناء والأشغال العمومية وشركات الخدمات لمدة ستة (6) أشهر.
- ✓ تخفيض أهم لحصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي على كل عملية توظيف تتم لمدة 12 شهرا على الأقل في مناطق الهضاب العليا و الجنوب، خلال فترة أقصاها ثلاث (3) سنوات.
- ✓ تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة تدفع إشتراكاتها في الضمان الإجتماعي بصفة منتظمة، على توظيف كل طالب شغل لمدة 12 شهرا على الأقل.
- ✓ مساهمة الدولة في الأجور في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية و الخاصة، و تمنح المساهمة خلال ثلاث (3) سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، و سنتين (2) بالنسبة لعقود الإدماج المهني و سنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.
- ✓ تخفيض مساهمة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وبدعم من الدولة. هذه الزيادة تنتقل من 56 % إلى 80 % بالنسبة لولاية شمال البلاد، ومن 72 % إلى 90 % بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب.

11. تدابير لدعم المؤسسات:
- تخفيف الأعباء الإجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:
 - ✓ الإعفاء من الإشتراك الإجمالي.
 - ✓ مساهمة الدولة في الأجور.
 - ✓ تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي.
 - تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الإستثمار:
 - ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
 - ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
 - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
 - ✓ الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.
 - ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الإستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات.
 - ✓ تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
 - ✓ إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة 5سنوات، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للإستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.
 - تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للإستثمارات المصدرة:
 - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل و التصدير.
 - ✓ تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية.
 - ✓ الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة.

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية والشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة.
- 6. تحفيزات في مجال التمويل:
 - ✓ منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع.
 - ✓ منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة.
 - ✓ تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - ✓ إمكانية التمويل على المدى الطويل من طرف الخزينة العمومية بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.
 - ✓ إنشاء شركات مصرفية مشتركة لتسيير الأصول وتحصيل الديون.
 - ✓ تستفيد إقتناءات التجهيزات التي ينجزها القارضون الإيجارين في إطار عقد البيع الإيجاري المالي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في منظومة التحفيزية للاستثمار.

المطلب الثاني: النصوص الرئيسية للجهاز:

تتضمن النصوص الرئيسية للجهاز مايلي:

- ✓ الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 04 سبتمبر 2001 و المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها وسيرها
- ✓ الأمر الرئاسي رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جوان 2006 يعدل ويتم الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار.
- ✓ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جوان 2008 الخاص بمعاينة الدخول في الإستغلال للإستثمارات المصرح بها في إطار الإمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المكمل لقائمة النشاطات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- ✓ قانون رقم 21-08 المؤرخ في 02 محرم 1430 الموافق ل 30 ديسمبر 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ 28 صفر 1430 الموافق ل 24 فيفري 2009 ويتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الإستثمار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة

سنتطرق للدراسة القياسية الوصفية التحليلية بالاستعانة ببرنامج افيوس من خلال اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك وصف متغيرات الدراسة بالإعتماد على عدة احصائيات من مختلف الوكالات وتحليل النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر

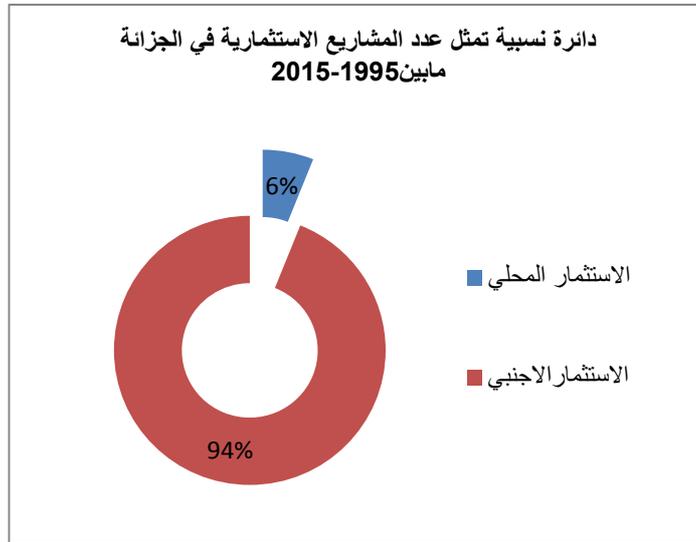
يساهم الاستثمار بشكل كبير في خلق مناصب العمل سواء كان استثمارا أجنبيا أو محليا والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3-1 توزيع الاستثمار الأجنبي والمحلي ما بين 1995-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	مناصب العمل
الاستثمار المحلي	105798	2576478
الاستثمار الاجنبي	1219	166825
المجموع	107017	2743303

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شكل 3-1 نسبة عدد المشاريع الاستثمارية ما بين 1995-2015



من خلال الأشكال نلاحظ أنه بلغ عدد المشاريع الأجنبية بلغت 1219 وهي نسبة ضئيلة لا تمثل سوى

1% من نسبة الاستثمار في الجزائر مقارنة بالاستثمار المحلي الذي بلغ 105798 مشروع.

أما بالنسبة لمناصب العمل قام الاستثمار الأجنبي بخلق (166825 منصب عمل) ولكنها تبقى أيضا ضئيلة مقارنة بما خلقه الاستثمار المحلي (2576478 منصب عمل) ومن هنا نستنتج بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي

في التنمية الاقتصادية ضعيفة نتيجة تأخر الجزائر في الإنفتاح على الاستثمار الأجنبي وعدم توفر المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي.

حيث تغيرت عدة عوامل بتغير عدد المشاريع منها:

iii. معدل البطالة

جدول 3-2 تغيرات معدل البطالة ما بين 1995-2015

السنوات	معدل البطالة
1995	28
1996	28,7
1997	25,4
1998	25,4
1999	25,4
2000	29,8
2001	27,3
2002	25,9
2003	23,7
2004	20,1
2005	15,3
2006	12,3
2007	13,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	9,72
2015	9,65

نلاحظ ارتفاع نسبي من الفترة 1995-1997 حيث كان 28.1 ووصل إلى 25.4 وبقيت ثابتة نوعا ما حتى سنة 2000 وهي السنة التي عرفت أكبر معدل للبطالة حيث وصل إلى 28.89 بالمئة وهي نسبة مرتفعة وكبيرة وهذا راجع إلى التحولات الهيكلية والاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها القطاع الاقتصادي مما أدى إلى تصريح عدد معتبر من العمال لضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة. بعد سنة 2000 بدأت معدلات البطالة في الانخفاض من سنة لأخرى حتى بلغت في 2015 نسبة 9.65% وهذا راجع إلى الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتتها الفترة السابقة.

IV. حجم الصادرات:

جدول 3-3 حجم الصادرات ما بين 1995-2009

السنوات	الصادرات بالمليون دج	نسبة الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات
1995	533047.1	94.83	5.17
1996	793315.3	95.69	4.31
1997	835488.1	96.4	3.60
1998	652257.3	96.33	3.67
1999	911556.4	96.63	3.37
2000	1734750.7	97.27	2.73
2001	1550898.4	97.04	2.96
2002	1605789.6	96.79	3.21
2003	2008951.3	98.07	1.93
2004	2462919.6	97.92	2.08
2005	3569649.3	98.40	1.6
2006	4149706.9	97.93	2.07
2007	4402231.8	98.38	1.62
2008	5311253	98.23	1.77
2009	3525855.1	98.30	1.7

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وهذا راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وأيضاً عدم القدرة على ترقية الصادرات.

.v معدل النمو

جدول 3-4 معدل النمو في الجزائر ما بين 1995-2015

السنوات	معدل النمو
1995	3.8
1996	3.8
1997	3.8
1998	3.8
1999	3.8
2000	3.8
2001	3.0
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.4
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.9
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.8

من خلال هذا الجدول كان معدل النمو في الفترة مابين 1995-2001 ثابتة بنسبة 3.8 ثم ارتفع من 2002-2003 إلى 7.2 % ثم بدأ بالتذبذب من سنة 2004 إلى 2013 ليستقر في السنتين 2014-2015. ويمكن القول إجمالاً أن الوضعية الإقتصادية في تحسن مستمر. بالربط مع معطيات الجدول السابق نستنتج أنه إذا قمنا بتحليل مكونات هذا الناتج نجد أن قطاع المحروقات يساهم بالنسبة الأكبر ولو استثنينا هذا القطاع لانخفاض المعدل

VI. مؤشر التنافسية

جدول 3-5 جدول يوضح المنافسة العالمية في الجزائر ومقارنتها بتونس والمغرب

مؤشر التنافسية العالمية		المؤشر
السنة	الرتبة	البلد
2010	81	الجزائر
2011	99	
2012	86	
2010	32	تونس
2011	36	
2012	32	
2010	64	المغرب
2011	73	
2012	75	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الوضعية التنافسية للجزائر تختلف مقارنة بالدول المجاورة إذ أنها تتراوح مابين المرتبة 81 و 99 بينما تتراوح مرتبة تونس مابين 32 و 36 خلال السنوات الماضية، ويعتبر هذا المؤشر دليلاً على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر

1. مدى تأثير الاستثمار الأجنبي:

ولتوضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي سنكتفي بمايلي:

أ. توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع بعض الدول الأجنبية ما بين 1995-2015

جدول 3-6 توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع بعض الدول الأجنبية ما بين 1995-2015

المناطق	عدد المشاريع	التشغيل	مبالغ الاستثمار
اوربا	257	48408	521531
الدول العربية	154	35230	1237112
اسيا	34	5103	444845
أمريكا	30	3562	27084
استراليا	1	264	2974
افريقيا	2	30	1000
متعدد الجنسيات	11	1535	99117
المجموع	489	94132	2333663

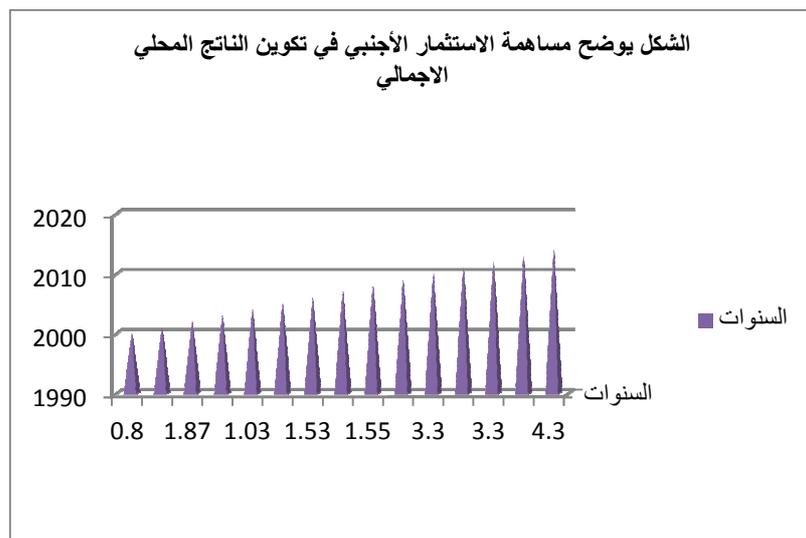
يبين الجدول السابق بعض الدول الأجنبية التي تشركها الجزائر حيث أن معظم المشاريع الاستثمارية في الجزائر مشرقة مع اوربا حيث بلغت 257 مشروع والتي وفرت حوالي 48408 منصب عمل ثم تليها الدول العربية حوالي 154 مشروع وتليها اسيا 34 مشروع ثم أمريكا 30 مشوع وبعدها متعددة الجنسيات ب11 مشروع وفي الاخير افريقيا وأستراليا 2 و1 على التوالي.

ب. مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2014

جدول 3-7 مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي في الجزائر ما بين 2000-2014

السنوات	النسبة
2000	0.8
2001	2.17
2002	1.87
2003	0.93
2004	1.03
2005	1.05
2006	1.53
2007	1.24
2008	1.55
2009	2.02
2010	3.3
2011	2.5
2012	3.3
2013	2.7
2014	4.3

شكل 3-2 مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2000-2014



نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن نسبة الاستثمار الاجنبي في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تبقى جد ضعيفة نظرا لضعفه بالرغم من أنها ارتفعت سنة 2001 بـ 2.17 بالمئة بعدما كانت في سنة 2000 تبلغ 0.8 إلا أنها انخفضت بعد ذلك في 2002 بـ 1.87% ثم انخفضت لتصل الى 0.93% في 2003 وبقيت متذبذبة بين انخفاض وارتفاع حتى وصلت في 2014 إلى 4.3%.

2. الاستثمار المحلي

أ. العلاقة بين الاستثمار المحلي وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر.

جدول 3-8 العلاقة بين الاستثمار المحلي وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر ما بين 2000-2015

السنوات	معدل النمو % من GDP	إجمالي تكوين رأس المال من إجمالي GDP	نسبة الاستثمار المحلي من إجمالي GDP	الناتج المحلي الاجمالي GDP
2000	3.8	25.03%	0.51	54.73
2001	3.0	26.84%	2.03	54.75
2002	5.6	30.65%	1.87	56.76
2003	7.2	30.34%	0.93	67.86
2004	4.3	33.26%	1.03	85.33
2005	5.9	31.65%	1.12	103.2
2006	1.7	30.17%	1.57	117.03
2007	3.4	34.46%	1.24	134.98
2008	2.4	37.34	1.54	137.05
2009	1.6	46.87	2	171.00
2010	3.6	41.43	1.42	161.00
2011	2.9	37.97	1.28	299.39
2012	3.4	39.09	0.71	209.01
2013	2.8	43.38	0.8	209.7
2014	3.8	45.6	0.7	213.52
2015	3.8	/	0.24	166.84

نلاحظ من الجدول سجلت معدلات النمو ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.2 بالمئة سنة 2003، أما بالنسبة إلى إجمالي رأس المال سجلت ارتفاع سنة 2009 عن باقي السنوات بلغت 46.87 بالمئة (أي الاستثمارات المحلية)، أما بالنسبة لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصل سنة 2015 إلى 3.8%.

ب. التوزيع الإقليمي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

جدول 3-9 التوزيع الإقليمي للمشاريع المحدثة في إطار ANDI ما بين 2002-2004

2014		2002-2012		2014		2002-2012		المنطقة
قيمة الاستثمارات		المشاريع		قيمة الاستثمارات		المشاريع		
النسبة	مليون دينار دج	النسبة	العدد	النسبة	مليون دينار دج	النسبة	العدد	
58.63	1285646	65.7	2514	82.99	2113662	67.71	21684	الشمال
26.69	585355	21.8	2166	10.65	271446	17.54	5617	الهضاب العليا
14.66	321530	12.3	1224	6.35	161732	14.68	4703	الجنوب
100	2192959	100	9904	100	2546840	100	32024	المجموع

معطيات الجدول تظهر التفاوت في توزيع المشروعات المحدثة في إطار الوكالة بين المناطق المختلفة،

حيث تركز معظمها في منطقة الشمال بنسبة 67.71 بالمئة من عدد المشاريع التي تمثل حصتها 82.99 بالمئة من قيمة الاستثمارات طيلة فترة 2002-2012، وتبقى هذه النسبة في حدود 66 بالمئة من عدد المشاريع و 59 بالمئة من قيمة الاستثمارات بالنسبة لمعطيات 2014. وهو ما يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية الجهوية المتوازنة.

ومن خلال زيارتنا لإحدى مناطق الهضاب العليا (للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية النعامة) تحصلنا على الإحصائيات التالية:

جدول 3-10 إحصائيات مشاريع ولاية النعامة

	البناء والأشغال العمومية			الصناعات الغذائية			النقل		
	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ
2011	7	44	72.13	1	4	9	5	13	79
2012	5	52	451	0	0	0	10	22	90
2013	9	57	457	0	0	0	17	25	151
2014	14	47	539	0	0	0	8	8	69
2015	13	79	630	1	90	127	8	11	101
	الزراعة			السياحة			صناعات الخشب		
	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ
2011	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2012	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2013	4	58	1025	0	0	0	0	0	0
2014	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2015	3	18	161	5	155	1629	1	40	156
	صناعات مختلفة								
	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبالغ						
	0	0	0						
	2	36	44						
	0	0	0						
	2	30	208						
	6	428	2957						

الجدول يوضح عدد المشاريع الاستثمارية وعدد مناصب العمل بولاية النعامة لبعض القطاعات

الاقتصادية من سنة 2011 إلى 2015 بحيث نلاحظ أنه بالنسبة:

- قطاع البناء والأشغال العمومية: زيادة في عدد المشاريع إلى سنة 2015 وهذا ماصاحبه زيادة في مناصب العمل
- قطاع الصناعات الغذائية: في سنة 2011 كان هناك مشروع واحد فقط قام بخلق 4 مناصب العمل مقارنة بالسنوات من 2012 إلى 2014 منعدمة تماما وفي سنة 2015 سجلنا مشروع واحد ب90 منصب عمل
- قطاع النقل: سجلت الوكالة بعض المشاريع من 2011 إلى 2015 بلغت 48 مشروع بعدد وظائف بلغت 69 منصب عمل
- قطاع الزراعة: لم يسجل هذا القطاع عددكبير من المشاريع رغم أهميته وتوفر المناخ المناسب في هذه المنطقة.
- قطاع السياحة: نلاحظ أنه مابين سنة 2011-2014 لم يسجل أي مشروع استثماري سياحي ربما هذا راجع لعدم التعريف بالمنطقة أما في 2015 فقد أقيمت 5 مشاريع وقامت بخلق 155منصب عمل.
- قطاع صناعة الخشب: رغم الثروة الخشبية الموجودة في المنطقة الا أن عدد المشاريع لا يفوق مشروع واحد لعوامل تبقى مجهولة.
- صناعات اخرى سجلت الوكالة مشروعين لسنة 2012 و 2014 أما الحصة الأكبر كانت في سنة 2015 ب6مشاريع قامت بخلق 428 منصب عمل حيث يمكن اعتبارها جيدة نوعا ما.

ومن خلال مخرجات افيزور تحصلنا على مايلي:

corelation

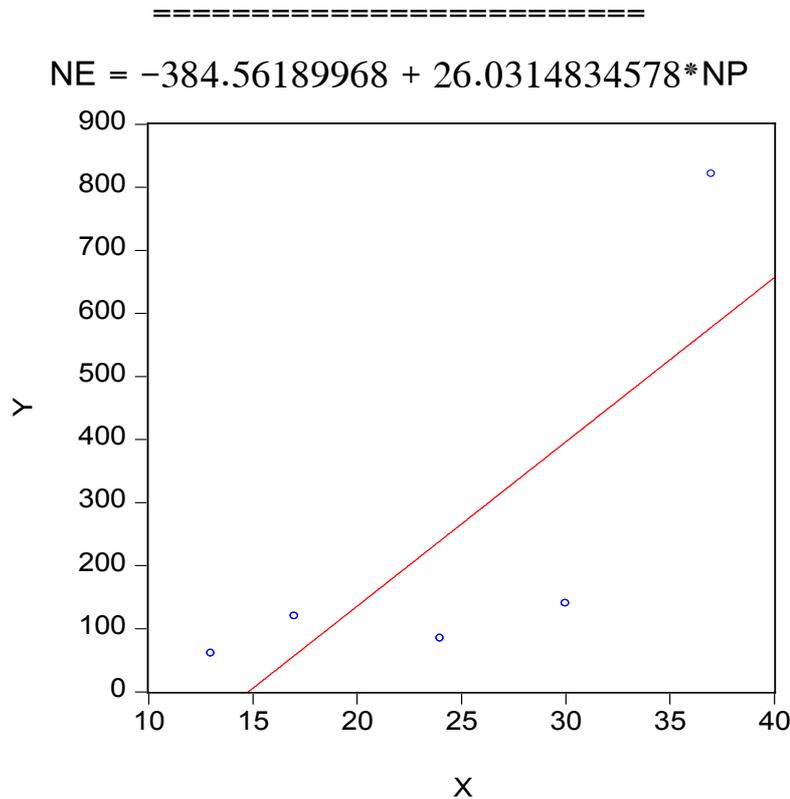
	NE	NP
NE	1	0.7796008294432111
NP	0.7796008294432111	1

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات إفيزور.

ومنه نستنتج أن العلاقة بين عدد المشاريع NP ومناصب العمل NE علاقة طردية قوية موجبة حيث بلغت حوالي 78%

ويتوضح ذلك من خلال المعادلة التالية وشكل الانتشار

Substituted Coefficients:



الرسم البياني يوضح شكل الانتشار

المطلب الثاني: الدراسة القياسية للجزائر ككل

من أجل القيام بهذه الدراسة وتحديد مدى تأثير الاستثمار على التنمية الاقتصادية قمنا باختيار بعض من مؤشرات التنمية الاقتصادية وتعميم النتائج، وبغرض تسهيل الدراسة قمنا بترميز المتغيرات بالطريقة التالية:

- المتغير التابع:

* إجمالي تكوين رأس المال الثابت (النمو %) الذي يشير إلى الاستثمار ورمزنا له بـ INV.

- المتغيرات المستقلة:

* إجمالي المدخرات الوطنية (% من الناتج المحلي) ورمزنا له بـ GNS.

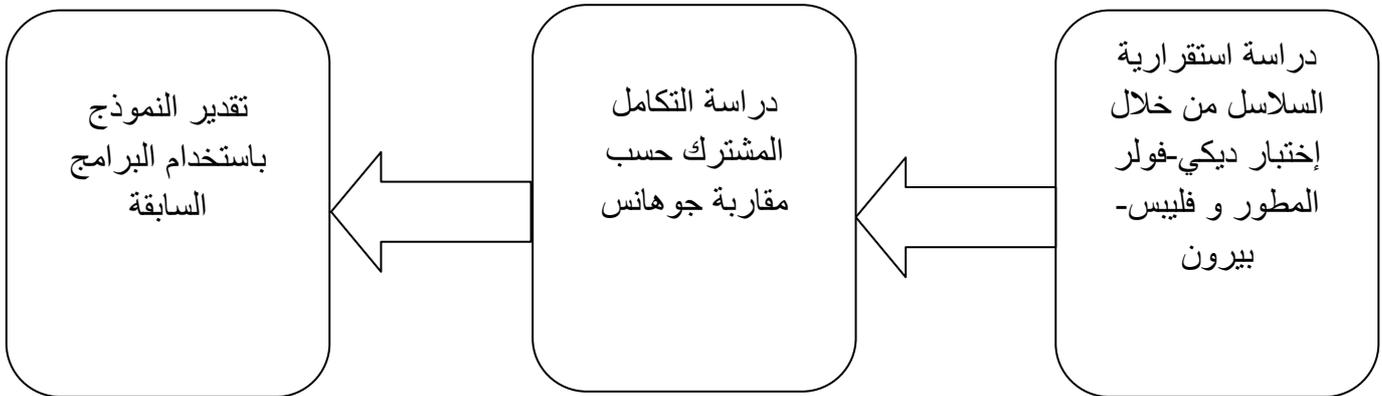
* مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورمزنا له بـ EXRATE.

* التضخم، أسعار المستهلك (% سنوي) ورمزنا له بـ INF.

* الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي ورمزنا له بـGDP.

*

VII. الأسلوب المتبع لدراسة متغيرات الاحصائية المدروسة يتضح من خلال المخطط التالي:



I. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

دراسة الاستقرارية تتطلب التأكد أولاً من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية، أي السلاسل محل الدراسة هي مستقرة أم لا، والجدول التالي يوضح اختبار ديكي فولر و فيلبس بيرون للاستقرارية من خلال الفرضيات التالية:

H_0 : يوجد جذر أحادي السلسلة غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر أحادي السلسلة مستقرة.

- اختبار الاستقرارية ل ديكي فولر وفيليبس بيرون
جدول 3-11 اختبار الاستقرارية لديكي فولر وفيليبس بيرون في المستوى

مستوى المعنوية	القيم المجدولة	اختبار pp		اختبار adf		المتغيرة
		القيم المحسوبة لإختبار PP	Prob	القيم المحسوبة لإختبار ADF	Prob	
1%	-3.808546					INV
5%	-3.020686	-2.569939	0.1154	-2.569939	0.1154	
10%	-2.650413					
1%	-3.808546					PC
5%	-3.020686	1.007730	0.9948	0.011928	0.9492	
10%	-2.650413					
1%	-3.808546					GDP
5%	-3.020686	-1.081377	0.7020	-1.081377	0.7020	
10%	-2.650413					
1%	-3.808546					IPC
5%	-3.020686	-3.008330	0.0634	-2.870683	0.0697	
10%	-2.650413					
1%	-3.808546					EXTRATE
5%	-3.020686	-1.513655	0.5063	1.510243		
10%	-2.650413				0.5080	
1%	-3.808546					GNS
5%	-3.020686	-1.979799	0.2924	-1.980397	0.2922	
10%	-2.650413					

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات افبيوس

نلاحظ من الجدول :

المتغيرات غير مستقرة عند المستوى للإحصائيات المستخدمة عند مستوى معنوية 1% ; 10% ; 5% فقد كانت القيم المحسوبة لإختبار ديكي فولر الموسع وإختبار فيليبس بيرون أصغر من القيم المجدولة عند المستويات المذكورة انفا وهذا ما يؤكد $prob > 5\%$ لكل المتغيرات .مما يعني رفض الفرضية البديلة القائلة بعدم بوجود جذر أحادي وقبول الفرضية الصفرية بوجود جذر أحادي والسلسلة غير مستقرة.ومنه نلجأ إلى إجراء الفروقات من الدرجة الأولى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3-12 اختبار الاستقرار لديكي فولر وفليبس بيرون عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

المتغيرة	اختبار adf		اختبار pp		القيم المجدولة	مستوى المعنوية
	القيم المحسوبة لإختبار ADF	Prob	القيم المحسوبة لإختبار PP	Prob		
INV					-3.831511	1%
	5.966728	0.0001	7.267188	0.0000	-3.029970	5%
					-2.655194	10%
PC					-3.831511	1%
	5.080032	0.0007	5.293227	0.0005	-3.029970	5%
					-2.655194	10%
GDP					-2.692358	1%
	2.773396	0.0083	2.773396	0.0083	-1.960171	5%
					-1.607051	10%
				-3.831511	1%	

5%	-3.029970	6.574714	0.0000	6.574714	0.0000	IPC
10%	-2.655194					
1%	-2.692358					
5%	-1.960171	3.625324	0.0011	3.624834	0.0011	EXTRATE
10%	-1.607051					
1%	-4.571559					
5%	-3.690814	5.766837	0.0009	4.736389	0.0074	GNS
10%	-3.286909					

من خلال الجدول نلاحظ أن:

المتغيرات مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى عند مستويات المعنوية 5 بالمئة و 10 بالمئة و 1 بالمئة فهذا موضح في القيم المحسوبة لديكي فولر الموسع و إختبار فليبس بيرون حيث نلاحظ أنها أكبر من القيم المجدولة عند نفس المستويات وهذا مانلاحظه عند مقارنة $prob < 5$ (أي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن هناك جذر أحادي ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر أحادي أي أن كل السلاسل مستقرة).

II. دراسة التكامل المشترك حسب مقارنة جوهانس

نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانس، من خلال الفرضيات التالية:

H_0 : لا يوجد تكامل مشترك

H^1 : يوجد تكامل مشترك

يتم من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة:

وقبل تطبيق طريقة جوهانس للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P للسرورة VAR لذا نستخدم معياري Schwarz, HQ, Akaike, حيث نقوم باختبار الإبطاء الذي يقلل من قيم المعايير المذكورة اخيرا، حيث كانت النتائج الآتي:

التأخير	HQ	SC	ACI
0	19.18377	19.43154	19.13329
1	15.39807	17.13245	15.04475
2	2.543572*	5.764571*	1.887401*

من إعداد الطالبان بالإعتماد على مخرجات افيوز

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التأخير الثاني هو الذي بطأ من المعايير الثلاثة وبالتالي سنختار $p=2$.

نقوم بإجراء إختبار جوهانس فنتحصل على النتائج التالية:

من خلال نتائج افيوز لإختبار احصائية الأثر الموضح في الملحق :نجد:

بأن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5 بالمئة، هذا يعني رفض فرضية العدم القائلة أنه

لايوجد تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك وهذا ما يؤكد $prob$ لأنه أقل من 5 % .

III. دراسة دالة الارتباط الذاتي: (تقدير بطريقة المربعات الصغرى)

من خلال مخرجات افيوز لدينا

Estimation Equation:

=====

$$INV = C(1) + C(2)*EXRATE + C(3)*GDP + C(4)*GNS + C(5)*IPC + C(6)*PC$$

Substituted Coefficients:

=====

$$INV = -13.8140386525 - 5.1822320961*EXRATE - 0.354922825754*GDP + 13.519713991*GNS + 0.0190986191052*IPC + 0.00129441592136*PC$$

	القيم
R-squared	0.793589
F-statistic	4.381687
Prob(F-statistic)	0.011684
Durbin-Watson stat	2.180462

من إعداد الطالبان بالإعتماد على مخرجات افيوز

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: معامل التحديد بلغ 79.35 بالمئة معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 79.35 بالمئة من تغيرات المتغير التابع.
 بالنسبة لاحصائية فيشر 4.38 واحتمالها يساوي 0.01 أقل من 0.05 مما يعني أن النموذج ككل ذات دلالة معنوية ومنه النموذج صالح للدراسة.

أما Durbin-Watson stat فنلاحظ أنها أكبر من 2 إذن هي في منطقة الشك لذا يطرح الإشكال هل يوجد ارتباط ذاتي أم لا؟

نقوم بالإستعانة باختبار Breusch-Godfrey:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.016070	Prob. F(2,13)	0.3890
Obs*R-squared	2.838914	Prob. Chi-Square(2)	0.2418

من خلال الجدول أعلاه:

نلاحظ أن قيمة احتمال كي مربع 0.2418 أكبر من مستوى معنوية 5 بالمئة وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي لا يوجد بها ارتباط تسلسلي ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بعد ذلك نختبر مشكل عدم ثبات التباين للبواقي عند درجة تأخير 2

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.661816	Prob. F(2,16)	0.5295
Obs*R-squared	1.451716	Prob. Chi-Square(2)	0.4839

من خلال الجدول نلاحظ:

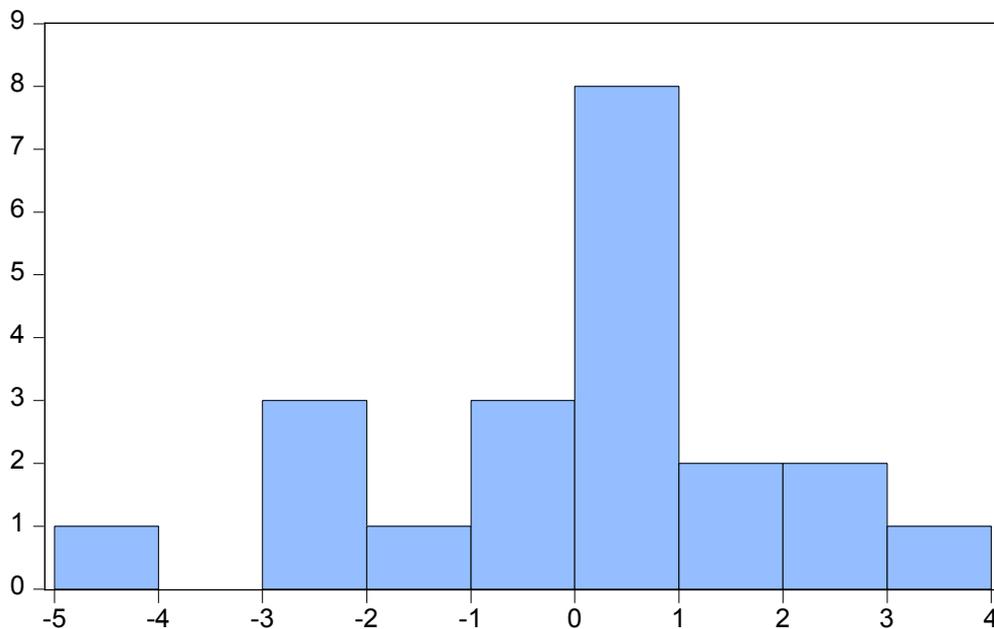
أن الاحتمال كي مربع 0.4839 أكبر من مستوى المعنوية 5 بالمئة وبالتالي لا يمكن رفض فرض العدم أي أن سلسلة البواقي تباينها متجانس.
 ومنه النموذج لا يعاني من مشاكل إقتصادية.

وللتأكد من ذلك مدرس الثبات عند درجة تأخير 1

Heteroskedasticity Test: ARCH		
F-statistic 1.110296	Prob. F(1,18)	0.3060
Obs*R-squared 1.161987	Prob. Chi-Square(1)	0.2811

ونلاحظ أيضا أن احتمال كي مربع أكبر من مستوى المعنوية 5 بالمئة.

➤ إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



Series: Residuals	
Sample	1 21
Observations	21
Mean	-5.33e-15
Median	0.159229
Maximum	3.329252
Minimum	-4.674784
Std. Dev.	1.828796
Skewness	-0.616699
Kurtosis	3.580711
Jarque-Bera	1.626183
Probability	0.443485

الرسم يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الاحتمال يساوي 0.44 أكبر من مستوى المعنوية 5 بالمئة وبالتالي

سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

وفي الأخير يمكننا وبناءا على نتائج الاختبارات السابقة استنتاج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين

المتغيرات.

خلاصة الفصل:

قدمنا في هذا الفصل إطار نظري عام حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وما قدمته من مساهمات وامتيازات لصالح دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر محلية كانت أو أجنبية وأهم المراسيم التي تشرف عليه من الناحية القانونية ، أما بالنسبة للدراسة التحليلية الوصفية فقد خصصناها لمعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي والمحلي في التنمية الاقتصادية حيث نجد مساهمة الاستثمار الأجنبي ضئيلة مقارنة بالاستثمار المحلي في تخفيض معدل البطالة والزيادة في معدل النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الإجمالي وهذا راجع لتأخر الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والبيروقراطية (عدم توفير المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي).

حيث قمنا بدراسة وصفية للمعطيات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دراسة حالة ولاية النعامة كمثال لمعرفة مدى مساهمة إقليم الهضاب في جذب الاستثمارات وخلق مناصب العمل بالمنطقة بحيث لم نسجل نسبة مرتفعة من المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية رغم ما تزخر به هذه المنطقة من موارد طبيعية ومناخ مناسب وموقع استراتيجي وهذا راجع لعوامل مجهولة.

أما في الجانب القياسي فقمنا باختبار استقرارية متغيرات الدراسة حيث وجدنا بأن السلاسل تستقر بعد إجراء الفرق الأول، ثم قمنا باتباعه بالتكامل المشترك لنجد بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار وبقية المتغيرات ، بالنسبة لسلسلة البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي ولا يوجد مشكلة في التباين وتوزع توزيع طبيعي.

خاتمة

يعتبر الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذا اعتمدت الجزائر على سياسة تنموية من خلال برامج الاستثمارات والاصلاحات الاقتصادية، هذا ما جعلها تحقق معدلات نمو جيدة بلغت 3.8 بالمئة رغم هذا إلا أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق معدلات أكبر من ذلك وتكون نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كل هذا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع لكن مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والقضاء على البيروقراطية بالمقارنة مع الاستثمار المحلي الذي يعتبر كخطوة تنموية في الجزائر تستهدف النهوض بالمجتمع وبحيثيات تطويره وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا. فيما يلي سنعرض أهم النتائج المتحصل عليها:

- ✓ بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تبين أنها غير مستقرة عند المستوى.
- ✓ أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة عند إجراء الفرق الأول.
- ✓ اختبار التكامل المشترك بمقاربة جوهانسون أكد وجود تكامل متزامن بين الاستثمار وباقي المتغيرات.
- ✓ من اختبار (ويتش غودفري) نستنتج أنه لا يوجد ترابط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- ✓ أظهرت بعض الاختبارات على سلسلة البواقي أنها متجانسة وتتوزع توزيع طبيعي.
- ✓ من المعادلة المقدرة بطريقة المربعات الصغرى نستنتج بأن المتغيرات ليست معنوية هذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين الاستثمار والمتغيرات الأخرى محل الدراسة وإنما العكس فقط كانت هناك علاقة تكامل توازنية طويلة الأجل بينها ، وتوجد علاقة سببية بين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاستثمار، بالإضافة إلى أن معادلة الاستثمار في الجزائر تتحدد بمجموعة من المتغيرات تتمثل أساسا في الدخل (النتاج المحلي الإجمالي)، مؤشر سعر الصرف، معدل التضخم.
- ولابد أن نشير إلى أن الاستثمار هو من أصعب العلاقات السلوكية التي يمكن للاقتصاديين تقديرها، لأن هذا يعود إلى طبيعة مكونات الاستثمار، فكل فئة من مكوناته تعتمد على مجموعة من العوامل تختلف عن الأخرى.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية (1):

تأكد صحة الفرضية بأن الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية لأنه يساهم في الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة وتسحين معدلات النمو من خلال العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

الفرضية (2):

الاستثمار الأجنبي يساهم بنسبة ضئيلة في تأهيل الجزائر للدخول إلى المنافسة العالمية لعدة عوامل من بينها تأخر الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وعدم توفر المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي (البيروقراطية)، وقد استنتجنا ذلك من مرتبة الجزائر بين الدول ...

الفرضية (3):

لا يساهم الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة في التنمية الاقتصادية لأنه لم يلعب دور فعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة قليلة جدا.

الفرضية (4):

تأكيد صحة الفرضية القائلة بأن الاستثمار المحلي يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لأنه قام بخلق مناصب عمل بنسبة جيدة وتحسين معدلات النمو (حوالي 4 بالمئة) والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع أيضا لما تبذله الجماعات المحلية لترقية ودعم الاستثمارات المحلية .

الفرضية (5):

الفرضية صحيحة ذلك لأن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تساهم في تنظيم الاستثمارات المحلية والأجنبية من الناحية القانونية من خلال المراسيم التشريعية التي تعمل بها (مثال الأمر 01-03).

التوصيات:

- ✓ ضرورة منح المشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التي لو تستقطب استثمارات كافية مزايا وتحفيزات جديدة.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار من خلال محاربة الفساد والبيروقراطية.
- ✓ العمل على رفع نسب الصادرات خارج قطاع المحروقات وإنجاز مشاريع جديدة بديلة ، والتوجه نحو تفعيل الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري والسياحة.
- ✓ العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لأن هذا الأخير يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري.
- ✓ يمكن للدولة أن تلعب دورا فعالا من خلال تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يحقق لها الأهداف المرجوة، وأن تقوم بالانفتاح على القيام بالشراكات الأجنبية مما يمكنها من التعلم من نشر التكنولوجيات والمهارة.

آفاق الدراسة:

- ✓ دراسة وصفية لتغيرات الاستثمار الأجنبي والمحلي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- ✓ دراسة وصفية لمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية النعامة.
- ✓ دراسة قياسية تحليلية لعلاقة الاستثمار مع بعض من مؤشرات التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. أحمد عبد الرحيم زردق، د. محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الإقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، القاهرة، 2011.
2. أحمد أقاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الإقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية الدائرة الإقتصادية عمان، 1980.
3. بودهان، الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الحراش، 2000، ص 129.
4. حاتم فارس الطعان، الإستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2006.
5. حسين إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
6. حسين سيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
7. حمد وجيد حنيني، تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
8. رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
9. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 1998.
10. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، طبعة 3، عمان، الأردن، 2005.
11. سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، ج 2، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
12. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004.
13. طاهر حيدر حردان، الإقتصاد الإسلامي المال-الربا-الزكاة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1999.
14. عبد المعطى رضا أرصيد، د. حسين علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
15. فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985.
16. فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية-محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

قائمة المراجع

17. قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2009.
18. محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، 1998.
19. محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة-أسهم-سندات-أوراق مالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
20. محمد مطر، إدارة الإستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
21. محمود حسين الوادي، د. إبراهيم محمد خريس، دراسات الجدوى الإقتصادية والمالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010.
22. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
23. منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في مجال الإستثمار، منشأة المعارف، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط1، 1999.
24. منير ابراهيم هنري، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين، منشأة المعرفة، الإسكندرية، 1996.
- باللغة الانجليزية**
25. KPMG, Audit, Investir en Algérie, 1998.
26. L. ABDELADIM, Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du maghreb (Maroc-Algérie-Tunisie) Etat juridique, Les éditions internationales, Alger 1989.
- المذكرات**
27. اعمريري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2014-2015.
28. سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010.
29. صفيح صادق، الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص 178-180.
30. صوفان العيد، بوركو عبد المالك، تقييم الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، ورقة بحثية.

31. عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
32. عديم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.
33. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص المالية العامة، 2017-2018.
34. كبداني سيدي أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013.
35. لعمودي محمد الطاهر، الإستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
36. مساني ابراهيم، عزوزة محمد، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط في الفترة 2000/2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2016.
37. موسى سعداوي، " دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
38. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
39. نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية وقياسية 1970/2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
40. نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر - تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014.
41. وصاف سعيدي، د. قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008.
- المؤتمرات**
42. سعد بن تركي الخثلان، الأسهم الجائزة والمحضرة، بحث مقدم إلى مؤتمر: (أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات) المنعقد بكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة 2007/3/6، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

43. قاسم محمد حزم الحمود، حكم التعامل بالسندات والبدائل الشرعية لها-دراسة فقهية معاصرة،مجلة العلوم والبحوث الإسلامية،جدة، 2016.

المجلات والأبحاث

44. منصور الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق- حالة الجزائر-أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 11، جامعة البليدة، 2012.

45. هشام غرابية، محددات الطلب على الاستثمارالأجنبي في لإقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1997.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

دراسة الاستقرارية عند المستوى لديكي فولر

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-2.569939	0.1154
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: PC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	0.011928	0.9492
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: IPC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-2.870683	0.0697
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

Null Hypothesis: EXRATE has a unit root

قائمة الملاحق

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-1.510243	0.5080
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-1.081377	0.7020
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: GNS has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-1.980397	0.2922
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

دراسة الاستقرار عند المستوى لفيليبس بيروت

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t–Stat	Prob.*
--	-------------	--------

قائمة الملاحق

	Phillips–Perron test statistic	-2.569939	0.1154
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: PC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 19 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips–Perron test statistic	1.007730	0.9948
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: IPC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips–Perron test statistic	-3.008330	0.0634
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: EXRATE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips–Perron test statistic	-1.513655	0.5063
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-1.081377	0.7020
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: GNS has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-1.979799	0.2924
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

دراسة الاستقرار عند الفرق الأول لديكي فولر

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-5.966728	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(PC) has a unit root

قائمة الملاحق

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-5.080032	0.0007
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(IPC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-6.574714	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(EXRATE) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-3.682046	0.0136
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t–statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-3.160263	0.0389

قائمة الملاحق

Test critical values:	1% level	-3.831511
	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194

Null Hypothesis: D(GNS) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.527031	0.0187
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

دراسة الاستقرارية عند الفرق لفليس بيرون

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.267188	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(PC) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.293227	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(IPC) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-6.574714	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(EXRATE) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-3.625324	0.0011
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-2.773396	0.0083
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

Null Hypothesis: D(GNS) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

قائمة الملاحق

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.651124	0.0010
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	